جامعة قاصدي مرباح، ورقلة_الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية ومحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي,الطور الثاني

في ميدان العلوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص: مالية مؤسسة

بعنوان:

تقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وبنك السلام الجزائر

للفترة 2012 – 2016

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019/06/17

من إعداد

بريكي هالة

خذايرية أميرة

امام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/ بن الشيخ عبد الحميد	**(جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا**
الدكتور/شربي محمد لمين	**(جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا**
الدكتور/ بوغزالة عبد الكريم	**(جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقش**

السنة الجامعية 2018_2019

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة_الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية ومحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي,الطور الثاني

في ميدان العلوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص: مالية مؤسسة

بعنوان:

تقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وبنك السلام الجزائر

للفترة 2012 – 2016

من إعداد

بريكي هالة

خذايرية أميرة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019/06/17

امام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/ بن الشيخ عبد الحميد	**(جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا**
الدكتور/شربي محمد لمين	**(جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا**
الدكتور/ بوغزالة عبد الكريم	**(جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا**

السنة الجامعية 2018_2019

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم

أهدي ثمرة جهدي:

الى روح جدتي خيرة رحمها الله وغفر لها وأكرم نزلها ووسع مدخلها وجعلها في عليين مع الصديقين والنبئين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا

الى من كلله الله بالهيبة والوقار الى من علمني العطاء بدون انتظار الى من احمل اسمه بافتخار ارجو من الله ان يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان وقت قطافها بعد طول انتظار" أبي الغالي"

الى معنى الحب والحنان الى بسمة الحياة وسر الوجود الى من كان دعائها سر نجاحي وبلسم جوارحي

الى من ز رعت في نفسي الطموح والمثابرة" امي الحبيبة"

الى توأم روحي ورفيقة دربي أختي زينب وزوجها يوسف.

الى من أظهروا لي ماهو أجمل من الحياة الى من تذوقت معهم أجمل اللحظات اخواتي" :خيرة،زهرة، سلسبيل،لينة،سندس،ماريه،كوثر،وساجدة."

الى اخوتي" :عبد الله عزام،محمد سياف،أحمد ياسين "والى الوجه المفعم بالبراءة أخي " معتز بالله"

الى معنى الحنان والصبر والتفاني الى من رافقني دعائها طيلة مشواري" جدتي مسعودة أطال الله عمرها"

الى كل عائلة بريكي وعائلة بركة.

الى معنى الوفاء والصداقة الى توأم روحي ورفيقتي دربي الى سندي وملاذي بعد الله "أميرة"

الاخوات التي لم تلدهن أمي الى من عرفت كيف أجدهم وعلموني ان لا أضيعهم

"كريمة،يسرى،خولة،سمية،هناء،الرميصاء"

"الى نادي الفتاة لجمعية النور لرعاية الطفولة والشباب"

"الى من سأفتقدهم وأتمنى ان يفتقدوني الى من كانوا اخوتي في الله" طلبة مالية ومحاسبة دفعة2019

الى من وقف على المنابر وأعطى حصيلة فكره لينير دربنا الى أساتذتي الكرام

الى من ضحوا بحريتهم من اجل اعلاء كلمة الحق الاسرى والمعتقلين

الى من هم اكرم منا مكانة شهداء فلسطين

الى كل من نسيه قلمي ولم ينسه قلبي

هالـة

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون "

صدق الله العظيم

أهدي ثمرة جهدي

الى من كلله الله بالهيبة والوقار الى من علمني العطاء بدون انتظار الى من احمل اسمه بافتخار ارجو من الله ان يمد في عمرك لترى ثما را قد حان وقت قطافها بعد طول انتظار " ا ولدي الغالي"

الى معنى الحب والحنان الى بسمة الحياة وسر الوجود الى من كان دعائها سر نجاحي وبلسم جوارحي

الى من زع في نفسي الطموح والمثابرة "امي الحبيبة"

الى من أرى التفاؤل بعينيها والسعادة في ضحكتها "أختي هناء"

الى القلوب الطاهرة والنفوس البريئة إخوتي "محمد امين" "نجم الدين" "انيس"

الى معنى الحنان والصبر والتفاني الى من رافقني دعائها طيلة مشواري "جدتي الغالية أطال الله عمرها"

الى من بوجودها اكتسب قوة ومحبة لا حد ود لها الى صاحبة القلب الطيب "عمتي سلوى"

الى كل عائلتي الكبيرة "عائلة خذايرية"

الى معنى الوفاء والصداقة الى توأم روحي ورفيقتي دربي الى سندي وملاذي بعد الله "مريم وهالة"

الى الاخوات التي لم تلدهن أمي الى من عرفت كيف أجدهم وعلموني ان لا أضيعهم"زينب، خيرة، زهرة، كريمة، لينة، فايزة، خلود"

"الى نادي الفتاة لجمعية النور لرعاية الطفولة والشباب"

الى من سأفتقدهم وأتمنى ان يفتقدوني الى من كانوا اخوتي في الله "طلبة مالية ومحاسبة دفعة 2019

الى من وقف على المنابر وأعطى حصيلة فكره لينير دربنا الى أساتذتي الكرام

الى كل من نسيه قلمي ولم ينسه قلبي

أميرة

شكر وعرفان:

قال رسول الله صلى االله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر االله"

صدق رسول االله صلى االله عليه وسلم

الحمد الله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه

ونشهد أن لا إله إلا االله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه صلى االله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه وسلم.

بعد شكر االله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذه المذكرة نتقدم بجزيل الشكر إلى من شرفنا بإشرافه على مذكرة بحثنا الأستاذ الدكتور " شربي محمد الأمين "الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائه حقه بصبره الكبير علينا ولتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن،وأيضا وفاءً وتقديراً واعترافاً منا بالجميل نتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يألوا جهداً في مساعدتنا في مجال البحث العلمي، وأخص بالذكر الدكتور " قريشي محمد جموعي " والدكتور" ميلودي عبد العزيز " وكذا الدكتور " قريشي خير الدين " والى كل أساتذة قسم مالية ومحاسبة وقسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز وإتمام هذا العمل.

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

الملخص:

تهدفت هذه الدراسة الى تقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر، تمثلت عينة الدراسة في بنكين بنك تقليدي" البنك الوطني الجزائري" وبنك إسلامي "بنك السلام الجزائر" باستخدام المنهج الوصفي التحليلي،بالاعتماد على مجموعة من النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية للبنكين تندرج تحت مؤشرات الربحية، السيولة، والملاءة المالية وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (2012-2016).

توصلت الدراسة الى جملة من النتائج أهمها: بنك السلام الإسلامي يتمتع بسيولة عالية وهو أكثر ربحية من البنك الوطني الجزائري التقليدي في حين أظهرت مؤشرات النشاط أن البنك الوطني الجزائري أكثر نشاطا من بنك السلام.

الكلمات المفتاحية: الربحية،السيولة،كفاية رأس المال.

Abstract :

The objective of this study was to assess the financial performance of traditional and Islamic banks in Algeria. The study sample consisted of two traditional banks, the National Bank of Algeria and the Islamic Bank of Algeria,

Based on a set of financial ratios derived from the financial statements of the two banks, which are included in the profitability and liquidity, activity and solvency indices during the period 2012-2016,

The study found a number of results: Al Salam Bank Islamic Bank enjoys high liquidity and is more profitable than the traditional Algerian National Bank. Activity indicators showed that the Algerian National Bank is more active than Al Salam Bank.

Keywords: **Profitability،Liquidity،Capital adequacy**

العنوان	الصفحة
الاهداء	VIII
الشكر	VIII
ملخص	VIII
الفهرس	VIII
قائمة الجداول	VIII
قائمة الاشكال	VIII
قائمة الاختصارات والرموز	VIII
المقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لتقييم الأداء المالي للبنوك	
تمهيد	2
المبحث الأول: الادبيات النظرية	3
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية والتقليدية	3
الفرع الأول: ماهية البنوك الإسلامية	3
الفرع الثاني: ماهية البنوك التقليدية	9
الفرع الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	14
المطلب الثاني: تقيم الأداء المالي في البنوك	16
الفرع الأول: مفاهيم عامة حول تقيم الأداء المالي	16
الفرع الثاني: تقيم الأداء المالي باستخدام النسب المالية	18
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	25
المطلب الأول: عرض الدارسات السابقة	25
الفرع الأول: الدارسات السابقة بالغة العربية	25
الفرع الثاني: الدارسات السابقة بالغة الأجنبية	27
المطلب الثاني: مناقشة للدارسات السابقة ومقارنتها مع الدراسة الحالية	28
خلاصة الفصل	29
الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الوطني الجزائري و بنك السلام الجزائر	

تمهيد	31
المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة	32
المطلب الأول: الطريقة و الأدوات المتبعة في الدراسة	32
الفرع الأول: عينة الدراسة	32
الفرع الثاني: عرض متغيرات الدراسة و طرق قياسها	33
المطلب الثاني: أدوات الدراسة و طرق جمع البيانات	34
الفرع الأول: معطيات الدراسة و طريقة جمعها	34
الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	34
المبحث الثاني: نتائج و المناقشة	34
المطلب الأول: تحليل و مناقشة نتائج الأداء المالي	34
الفرع الأول: عرض النتائج و التعليق عليها	35
الفرع الثاني: تحليل و تفسير النتائج	40
المطلب الثاني: ربط النتائج بالفرضيات	42
خلاصة الفصل	43
الخاتمة	44
قائمة المراجع	47

فهرس الجدول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	تطور عدد المصارف الإسلامية من سنة 1963إلى 2015	4
2-1	والتقليدية الإسلامية البنوك بين الاختلاف أوجه أهم يوضح	15
3-1	النسب المالية المستخدمة لتقييم الأداء في البنوك الاسلامية	19
4-1	تصنيف البنوك حسب طريقةCAMELS	22
1-2	نسبة الرصيد النقدي لبنك السلام الاسلامي والبنك الوطني الجزائري التقليدي	35
2-2	نسبة العائد على الاصول لبنك السلام الاسلامي والبنك الوطني الجزائري التقليدي	36
3-2	نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك السلام الاسلامي والبنك الوطني الجزائري التقليدي	37
4-2	نسبة هامش الربح الصافي لبنك السلام الاسلامي والبنك الوطني الجزائري التقليدي	38
5-2	نسبة كفاية حقوق الملكية لمخاطر لاستثمارات المالية لبنك السلام الاسلامي والبنك الوطني الجزائري التقليدي	39
6-2	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول لبنك السلام الاسلامي والبنك الوطني الجزائري التقليدي	40

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الاشكال	الصفحة
1-1	أهم المحطات التي مرت بها البنوك الاسلامية	5
1-2	نسبة الرصيد النقدي لبنك السلام الاسلامي والبنك الوطني الجزائري التقليدي	35
2-2	نسبة العائد على الاصول لبنك السلام الاسلامي والبنك الوطني الجزائري التقليدي	36
3-2	نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك السلام الاسلامي والبنك الوطني الجزائري التقليدي	37
4-2	نسبة هامش الربح الصافي لبنك السلام الاسلامي والبنك الوطني الجزائري التقليدي	38
5-2	نسبة كفاية حقوق الملكية لمخاطر لاستثمارات المالية لبنك السلام الاسلامي والبنك الوطني الجزائري التقليدي	39
6-2	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول لبنك السلام الاسلامي والبنك الوطني الجزائري التقليدي	40

الاختصار / الرمز	الدلالة
C	مدى كفاية رأس المال
A	جودة المنتجات
M	مستوى كفاءة الإدارة
E	مستوى الربحية
L	السيولة
S	الحساسية
EWS	معايير الإنذار المبكر
ROA	العائد على الأصول
ROE	العائد على حقوق الملكية
BNA	البنك الجزائري الوطني

المقدمة

توطئة:

لقد شهدت الصناعة المصرفية تطورات تكنولوجية في مجال الاتصال والعولمة، وزيادة عدد الفروع والمتعامل وحجم معاملات البنوك الإسلامية، الأمر الذي أدي إلى اشتداد المنافسة بين المؤسسات المصرفية خاصة بين البنوك التقليدية والإسلامية.

وتلعب البنوك التقليدية والإسلامية دور الوساطة المالية بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض في الموارد المالية، فقد أثبتت البنوك التقليدية ذلك ، ومرت عليها السنوات و اكتسبت الخبرات الكثيرة من خلال التجارب و الممارسات العملية التي أدتها ، وظهرت البنوك الإسلامية خلال العقود الثلاثة الماضية ، لكونها أصبحت حقيقة واقعة تقدم العديد من الأساليب الاستثمارية والتمويلية المتميزة عن مثيلتها البنوك التقليدية،تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وتجنب التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا، وقد عرفت هذه البنوك انتشارا واسعا وأخذت تتزايد عاما بعد عام عبر شبكة ممتدة في أكثر من 60 دولة إسلامية وغير إسلامية ليصل عدد المؤسسات والبنوك الإسلامية في العالم إلى أكثر من 800مؤسسة ومصرف بنهاية2015(وفقا لتقرير التنافسية العالمي للمصارف الإسلامية).

يعتبر تقييم الأداء المالي المقارن بين البنوك الإسلامية والتقليدية ذات أهمية بالغة في قياس مدي نجاح البنوك التقليدية والإسلامية في وظفتها المالية، وخاصة في الوقت الراهن ،حيث تحتاج إلى تقييم من عدة جوانب، وذلك للوقوف على نقاط القوة و تعزيزها ، ونقاط الضعف وإيجاد الحلول المناسبة لتجاوزها ، ويتطلب ذلك مجموعة من الأدوات والأساليب والتقنيات التي تسهل عملية التقييم.

الإشكالية: نحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على مجموع من الأسئلة تتمثل في:

ما مدى الاختلاف بين الأداء المالي للبنوك الإسلامية و الأداء المالي للبنوك التقليدية؟

- **وتقود هذه الاشكالية الى طرح مجموعة من الاسئلة الفرعية يمكن انجازها فيما يلي :**
- هل يختلف أداء البنوك الإسلامية عن أداء البنوك التقليدية من حيث السيولة؟
- هل يختلف أداء البنوك الإسلامية عن أداء البنوك التقليدية من حيث الربحية؟
- هل يختلف أداء البنوك الإسلامية عن أداء البنوك التقليدية من حيث كفاية رأس المال؟

الفرضيات

- البنوك الإسلامية أفضل من البنوك التقليدية من ناحية السيولة لأنها تتمتع بالميزة التنافسية؛
- البنوك التقليدية أفضل من البنوك الإسلامية من ناحية الربحية لقدرتها على استغلال مواردها الذاتية؛
- البنوك الإسلامية أفضل من البنوك التقليدية من ناحية كفاية رأس المال لقدرتها على تحمل المخاطر

مبررات اختيار الموضوع:

- الرغبة في إحياء الفكر الإسلامي في الاقتصاد؛
- أهمية تسليط الضوء على مواضيع تتعلق بالعمل المصرفي الإسلامي كضرورة ملحة في الجزائر التي لاتزال بعيدة عن الركب العالمي في هذا المجال؛
- الميل للدراسات الاقتصادية و المالية الإسلامية.

أهمية البحث:

تتجلي أهمية موضوع بحثنا في تقييم أداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية لما له من أهمية في الهيكل المصرفي وإبراز مواطن الاختلاف من خلال التعرف على الفروق بين مستويات الأداء لديهما ،كما ساهمت في إلقاء الضوء على حقيقة الأداء المالي الفعلي لبعض البنوك في الجزائر بشكل عام ، وذلك من خلال تقييم أدائها باستخدام المؤشرات المالية ، الأمر الذي يساهم في الكشف عن مواطن القوة والضعف في أداء تلك البنوك ، وبناء على هذا اخترنا هذا الموضوع .

أهداف البحث :

تطمح هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف على النحو التالية:

- قياس الأداء المالي لكل من البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية من جانب الربحية و السيولة ، وجانب النشاط وكفاية رأس المال؛
- الوقوف على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية ؛
- تقييم أداء البنكين والمقارنة بينهما .

حدود الدراسة:

ستتم هذه الدراسة على البنوك التقليدية والإسلامية حيث تمت دراسة البنك الوطني الجزائري كبنك تقليدي وبنك السلام الجزائر كبنك اسلامي ،و قد تم استخدام البيانات الموجودة في التقارير المالية السنوية في الفترة الممتدة من سنة 2012-2016.

منهجية البحث:

تشمل منهجية البحث على جانبين هما:

الجانب النظري: اعتمادنا في هذا الجانب على المنهج الوصفي التحليلي المتعلق بالمفاهيم العامة حول البنوك التقليدية والإسلامية، وكذلك عملية تقييم الأداء ووصف المراحل التي تتم من خلالها، كما استخدم في هذا الجانب أيضا المنهج المقارن الذي ساعد في دراسة الاختلافات الجوهرية للبنوك الإسلامية و البنوك التقليدية.

الجانب التطبيقي: الذي اعتمد على المنهج المقارن لمقارنة النتائج المتوصل إليها في ما يخص تقييم الأداء المالي بالاستعمال المؤشرات المالية ، كما تم استخدام التحليل الإحصائي الوصفي, والتحليل الاستدلالي من خلال مجموعة الأساليب الفنية التي تستخدم لتفسير قيم النتائج التي يتم التوصل إليها.

هيكل البحث :

من اجل معالجة اشكالية قسم البحث الى فصلين:

الفصل الأول تناول الجانب النظري حيث قسم بدوره إلى مبحثين الاول تناول مفاهيم عامة حول البنوك الاسلامية والتقليدية والمقارنة بين البنكين كما تناول مفهوم تقييم الأداء المالي و أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك ، أما المبحث الثاني فكان لاستعراض الدراسات السابقة و تقييمها و محاولة الربط بينها و بين هذه الدراسة.

في حين تعرض الفصل الثاني إلى الدراسة التطبيقية التي تم تقسيمها إلى مبحثين الاول والذي تم فيه تقديم البنكين والمؤشرات المستخدمة، وكذا البرامج المستخدمة في الدراسة .أما المبحث الثاني والذي حاولنا فيه المقارنة بين بنك الوطني الجزائري وبنك السلام الجزائر من حيث الأداء.

الفصل الأول:الأدبيات النظرية والتطبيقية لتقييم الأداء المالي للبنوك

تمهيد:

أصبحت البنوك التقليدية والإسلامية في ظل متطلبات العصر ضرورة اقتصادية واجتماعية لكل مجتمع، لذلك نشأت منافسة قوية بينهما رغم الاختلاف في طبيعة العمل وتشابه في مصادر والاستخدامات أموالها وكذا الأهداف التي ترمي اليها كل من البنوك التقليدية والإسلامية إلى تحقيقها.

يحتل موضوع تقييم أداء البنوك أهمية كبرى، بهدف تقييم الأداء في البنوك الى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها والتمحيص في نقاط القوة ومحاولة تعزيزها ونقاط الضعف والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها، وهذا بالاعتماد على مجموعة من الأساليب والأدوات من بينها استخدام النسب المالية.

بناءا على ذلك تطرقنا في هذا الفصل الى مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية والتقليدية وكذا أوجه التشابه والاختلاف بينهما، كما تم التطرق الى مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي لدى البنوك، وأهم النسب المستخدمة في ذلك، بالإضافة الى الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع وعليه قسم الفصل الى:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لتقيم أداء البنوك الاسلامية والتقليدية.

المبحث الثاني: عرض وتقييم الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لتقيم أداء البنوك الاسلامية والتقليدية:

سنقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على مفاهيم حول البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية وأبرز الفروق الجوهرية بينهما كما سنتطرق إلى أهم المؤشرات والنسب المالية الممكن استخدامها كأداة لتقييم أداءهما، وذلك من خلال المطلبين التاليين.

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول البنوك الاسلامية والتقليدية

سنتطرق في هذا المطلب الى نشأة، تطور، مفهوم وأهم محطات البنوك الاسلامية و التقليدية.

الفرع الاول: ماهية البنوك الاسلامية

لقد خطت البنوك الإسلامية خطوة كبيرة في مجال العمل المصرفي ويظهر ذلك جلياً من خلال الانتشار الواسع لها في مختلف الدول حيث أصبحت منافساً للبنوك التقليدية رغم ما تتميز به من اختلاف في طبيعة العمل والأسس التي تقوم عليها وكذا الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها .

وللتعرف على هذا النوع المتميز من المؤسسات البنكية، سيتم التطرق من خلال هذا المحث إلى النقاط التالية:

أولا: تعريف البنوك الاسلامية:

التعريف الاول: البنك الإسلامي هو ذلك البنك أو المؤسسة التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء[1].

التعريف الثاني: البنوك الإسلامية قدمت إضافات جديدة على المهام التقليدية للبنوك التجارية لتجعل من البنك الإسلامي أداة تحقيق وتعميق لكل ما هو مرتبط بالقيم الروحية، ومركزا للإشعاع، ومدرسة للتربية، وسبيلا عمليا إلى حياة كريمة لأفراد الأمة الإسلامية[2].

التعريف الثالث: عرفها الدكتور أحمد النجار رائد فكرة البنوك الإسلامية في كتابه البنوك بلا فوائد " أنها تمثل أجهزة مالية تستهدف لتنسيه وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلزم بكل الإخلاف التي جاءت بها الشرائع السماوية، وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة تنموية اجتماعية [3].

التعريف الرابع: يعرف البنك الإسلامي بأنه مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا[4].

---

[1] عادل عبد الفضيل، **الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية**، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي الاسكندرية،2007، ص397.

[2] شهاب أحمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية** ،الطبعة الأولى ،دار النفائس للنشر والتوزيع ,الأردن 2011، ص 11.

[3] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل **إدارة المصارف الإسلامية (مدخل حديث.)** ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر التوزيع، عمان، 2010، ص109.

[4] فادي محمد الرفاعي، **المصارف الإسلامية**، منشورات الحمبي الحقوقية، بيروت، ،2004ص20.

ومن هنا يمكن القول ان البنوك الاسلامية هي مؤسسة مالية التي تقوم على اسس وقواعد الشريعة الاسلامية، وهي لاتتعامل بالفائدة (الربا) في جميع معاملاتها.

ثانيا: نشأة وتطور البنوك الاسلامية:

ان نشأة البنوك الإسلامية كانت نتيجة لدافع ديني بحت وشعور الغالبية العظمى من البلاد الإسلامية أن البنوك الموجودة قائمة على التعامل بالربا [1]،تعتبر تجربة البنوك الإسلامي حديثة العهد نسبيا حيث بدأت لأول مرة في ريف مصر سنة 1963من طرف الدكتور أحمد النجار الذي أسس ما يسمى ببنوك الادخار المحلية للتعامل مع صغار الفلاحين بجمع مدخراتهم ثم تمويل مشاريعهم الفلاحية وفق أسس إسلاميه لكن الفكرة أُجهضت سنة 1967 لتنتقل بعدها إلى دول الخليج [2].

جاء الاهتمام بإنشاء بنوك تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية عام 1973م، حيث ورد النص على ضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي للدول الإسلامية وجاء أول بنك إسلامي متكامل يتعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية عام 1975م والمتمثل في بنك دبي الإسلامي[3].

الجدول رقم 1-1 تطور عدد المصارف الإسلامية من سنة 1963إلى 2015

السنة	1963	1975	1980	1985	1990	1995	2000	1005	2010	2015
عدد المصارف الاسلامية	1	2	25	52	100	160	250	370	450	800

المصدر: شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية. دراسة تطبيقية مقارنه**، دار النفائس لمنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن،2014، ص10.

منتدى المحاسب العربي **العوامل التي ساعدت في انتشار البنوك الإسلامي** https accdiscussion .com:2019/5/12.

ثم توالى بعد ذلك إنشاء البنوك الإسلامية لتصل سنة 2015 إلى أكثر من 800 بنك ومؤسسة مالية منتشرة حول العالم، وهذا بخلاف فروع أو ما يعرف بنوافذ للمعاملات الإسلامية في المصارف التقليدية على مستوى العالم.

[1] محمد بوجلال، **المصارف الإسلامية: مفهومها، نشأتها، تطورها مع دراسة ميدانية على مصرف إسلامي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1990، ص 11،12.

[2] سليمان ناصر، **تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر الواقع والافاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة**، مجلة الباحث، العدد4،2006، ص1.

[3] شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية. دراسة تطبيقية مقارنه**، دار النفائس لمنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن،2014، ص 9

شكل (1): أهم المحطات التي مرت بها البنوك الإسلامية

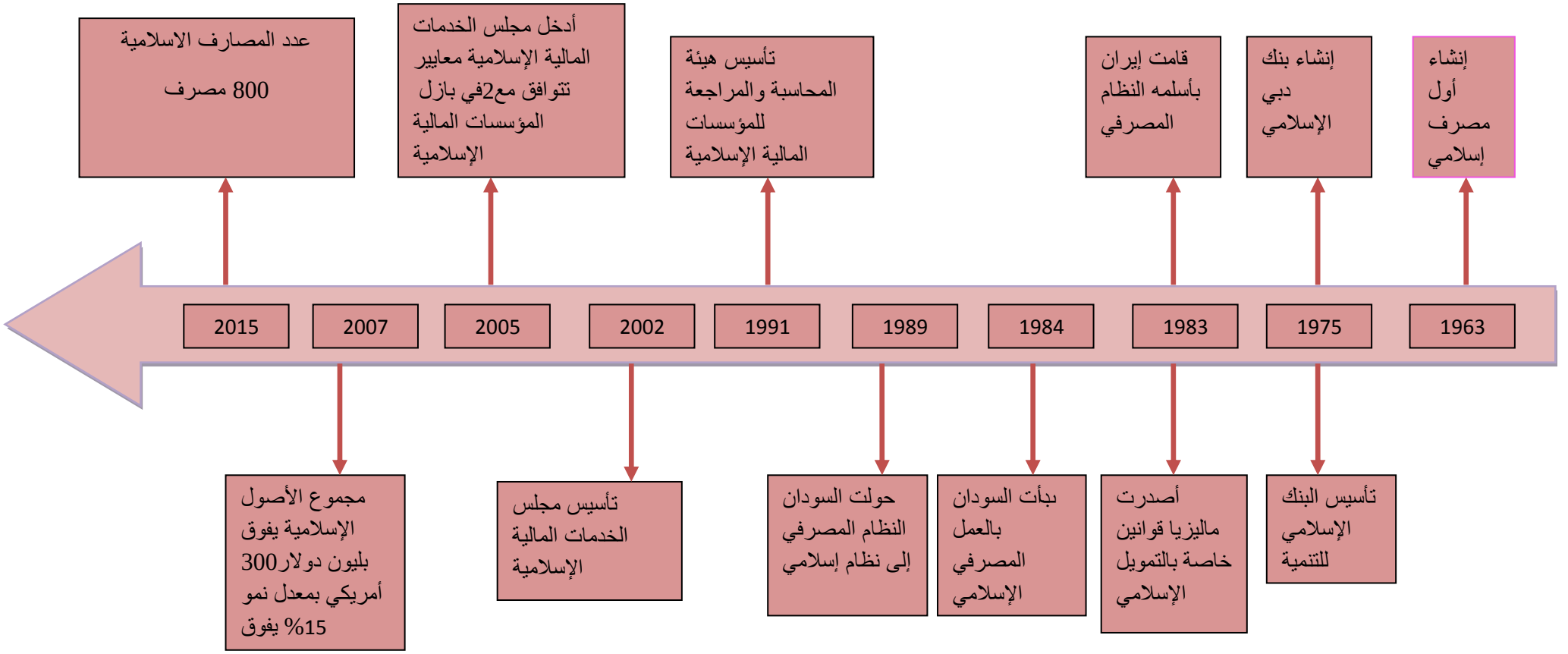

المصدر :شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية مقارنه**، الطبعة الأولى، دار النفائس لمنشر والتوزيع، الاردن،2014، ص 40.

رابعا: العوامل التي ساعدت على انتشار البنوك الإسلامية:

هناك مجموعة من العوامل والمزايا التي جعلت البنوك الإسلامية تنتشر بصورة سريعة في أنحاء العالم حيث أنها امتازت بالآتي[8]:

- ذات كفاءة عالية تمكنها من إدارة الأزمات المالية وقد أثبتت الأزمة الآسيوية أن المصارف الإسلامية أقل تأثراً بالصدمات، وهذا راجع لطبيعة عمل المصارف الإسلامية من حيث مُشاركتها للمخاطر مع العملاء وعدم تحملها لوحدها مخاطر الأعمال المصرفية (أي تقاسم المخاطر) وهو ما يجعلها أقل عُرضة للمخاطر الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والمالية؛
- بأن لها القدرة على تطوير الأدوات والآليات والمنتجات المصرفية الإسلامية مما أدى إلى انتشارها بسرعة، وتشير التجربة إلى أن صيغ التمويل الإسلامية تتميز بمرونة كبيرة مما يجعل من الممكن تطويرها وابتكار صيغ أخرى مناسبة لكل حالة من حالات التمويل؛
- أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر المصرفية وذلك لأن منهجية العمل المصرفي الإسلامي تبنى على أساس المشاركة (أي اقتسام المخاطر) وليس الإقراض والاقتراض؛
- وجود جاليات إسلامية كبيرة في جميع أنحاء العالم وارتفاع عدد المسلمين إلى أكثر من1.3 مليار مسلم أي خمس سكان العالم؛
- زيادة حجم الفوائض المالية في الدول الإسلامية سواء كان ذلك على مُستوى الأفراد أم على مُستوى المؤسسات والحكومات.

خامسا: خصائص البنوك الاسلامية:

تتميز البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية، مجموعة من الخصائص منها:

أ: استبعاد الفوائد الربوية:

إن أهم ما يمتاز به البنك الإسلامي عن البنوك التقليدية هو استبعاد التعامل بالفائدة ذلك أنّها تعتبر من أوجه الرّبا الّذي أجمع الفقهاء على تحريمه، نظار لماله من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية وبدون هذه الميزة يصبح هذا البنك كأي بنك ربوي آخر [9].

ب: الاستثمار في مشاريع الحلال:

تسعى البنوك الإسلامية للاستثمار في مشاريع الحلال التّي تحقق النّفع للمجتمع، وذلك باستعمال أسلوب المشاركة في تمويل مشاريعه التنموية، الّذي يعتمد على التعاون بين صاحب المال وطالب التمويل في حالة الربح أو الخسارة، وهذا ما يجعله مميز عن النّظام التقليدي الّذي بطبيعته يسعى إلى تحقق أعلى سعر فائدة ممكن دون اهتمام بالمشاريع إن كانت نافعة أو ضارة للإنسان[10].

---

[8] عبد الرزاق خليل، عادل عاشور، **دور المصارف الإسلامية في دعم وتطوير أسواق رأس المال العربية** ،ص 4.

[9] قادري محمد الطاهر، **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، الطبعة الأولى، مكتبة حسين لطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2014، ص 29.

[10] قادري محمد الطاهر،مرجع سبق ذكره،ص30.

ج: ربط التنمية الإقتصادية بالإجتماعية:

يعتبر تحقيق التنمية الإقتصادية مطلبا توليه المصارف الإسلامية اهتماما بالغا، وتسعى إلى تحقيق ذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية حقيقية، تتوافق مع الضوابط الشرعية وتساهم في تحريك عجلة النشاط الإقتصادي مراعية في ذلك البعد الاجتماعي، من خلال تلبية حاجات فعلية للمجتمع، فتكون بذلك قد حققت العائد المادي والإجتماعي على حد سواء[11].

د: الالتزام بالقيم الإسلامية:

إن البنوك الإسلامية تقوم على إتباع أحكام الشريعة الإسلامية وبالتالي جميع أعمالها تكون محكومة بما أحلّه الله، وهذا ما يدفعها إلى استثمار وتمويل المشاريع التّي تحقق الخير للبلاد والعباد والتقيد في ذلك بقاعدة الحلال والحرام، التي يحددها الإسلام وما يترتب عليه من توجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات، التي تشبع الحاجات السّوية للإنسان المسلم[12].

سادسا: موارد واستخدامات البنوك الإسلامية

تتمثل موارد واستخدامات البنوك الإسلامية فيما يلي:

أ - **موارد أموال البنوك الإسلامية:**وتتمثل في مصادر داخلية وأخرى خارجية وهي كما يلي[13]:

1) **مصادر داخلية:** وهي المصادر التي تعود الى أصحاب البنك أي المالكين، وهي لاتختلف عنها في البنوك التقليدية

- **رأس المال:** وهي الأموال التي يضعها المساهمون تحت تصرف البنك عند بداية النشاط، ويمكن أن يتوسع عند الضرورة بإصدار أسهم جديدة وطرحها الاكتتاب وهو المصدر الأساسي للأموال اللازمة لبدأ الاستثمار ويعتبر مصدر أمان وثقة للمتعاملين.
- **الاحتياطات:** هي مبالغ مالية تقتطع بنسب معينة من صافي أرباح البنك الاسلامي بغرض تدعيم المركز المالي للبنك.

ولذلك فان هناك انواعا من الاحتياطات منها: القانوني والاختياري.

- **الأرباح المحتجزة:** وهي تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد اجراء عملية التوزيع وهي أيضا حقا من حقوق الملكية أي تخص المساهمين ومن تم فلا يجب اقتطاعها الا مما يخص المساهمين حيث تلج أ الادارة في البنك الإسلامي أحيانا الى احتجاز جزء من أرباحها وترحيلها إلى أعوام قادمة يطلق عليها الارباح المرحلة او الغير موزعة.

---

[11] محمود حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، بدون طبعة، دار وائل للنشر، عمان، ،2001ص 92.

[12] حربي محمد العريقات، مرجع سابق، ص92.

[13] شوقي بورقبة، **التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار عالم الكتب الحديث، الأردن، ،2013، ص 61.

2) المصادر الخارجية:

- **الودائع**: وتشمل الودائع بمختلف أشكالها وأنواعها حيث تعتبر أهم مصادر التمويل الخارجية للبنك الإسلامي، وتنقسم إلى:
- **الودائع تحت الطلب**: وهي لا تختلف في البنوك الإسلامية عنها في البنوك التقليدية، وهي حسابات دائنة يمكن الإيداع فيها أو السحب منها في أي وقت يرغب فيه أصحابه وليس لها حد أدنى أو أقصى.
- **الودائع الاستثمارية**: هي الأموال التي يعهد بها العميل للمصرف من أجل استثمارها وتوظيفها لمدة معينة، تكون في شكل عقد مضاربة، حيث يكون العميل رب المال والمصرف مضاربا، وهنا العميل يحصل على الربح ويتحمل الخسارة.
- **الودائع الادخارية (حسابات التوفير)**: تعتبر حسابات التوفير بالبنوك الإسلامية عقد مضاربة بين المودع (رب المال) والبنك (المضارب)، وتنقسم حسابات التوفير في البنوك الاسلامية الى نوعين:

حسابات التوفير مع التفويض بالاستثمار: ويحصل بمقتضاها المودع على ربح نتيجة المضاربة التي يقوم البنك؛

حسابات التوفير دون التفويض بالاستثمار: ولا يتحصل المودع في هذه الحالة على أي أرباح وتأخذ شكل حسابات جارية.

ب – استخدامات البنوك الإسلامية

تستخدم البنوك الإسلامية في توظيف الأموال واستثمارها أساليب وصيغ عديدة يمكن تقسيمها إلى قسمين هما:

1) صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار

- **التمويل بالمضاربة** :تقوم البنوك الإسلامية بالتمويل والاستثمار في المشاريع على أساس المضاربة ويسمى البنك رب المال، ويسمى المتعهد أو الملتزم مضاربا، وهو الذي يقوم بالعمل في المشروع، ولا يتدخل البنك في تفاصيل العمل، وفي نهاية العمل يقسم الربح بين البنك والمتعهد بموجب الاتفاق السابق على حصة كل منهما، وفي حالة الخسارة يتحملها البنك لوحده[14].
- **التمويل بالمشاركة** :هو تقديم البنك والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منه م ا متملكا حصة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ومستحقا لنصيبه من الربح، وتقسم الخسارة على قدر حصة المشاركة في رأس المال[15].

[14] محي الدين يعقوب أبو الهول، **تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية**، دار النفائس، الأردن، ص94.

[15] خالد آمين عبد الله، حسين سعيد سيعفان، **العمليات المصرفية الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان ،2008، ص 171.

2) صيغ التمويل القائمة على أساس المديونية:

- **التمويل بالمرابحة** :هي أن يعرف صاحب السلعة المشتري بكم اشتراها، ويأخذ منها ربحا[16].
- **التمويل بالتأجير**: هو اتفاق تعاقدي بين طرفين يمنح بمقتضاها المستأجر الحق في استخدام أصل مملوك للمؤجر وذلك خلال فترة زمنية معينة مقابل أجرة معلومة تدفع حسب الاتفاق[17].
- **التمويل بالسلم**: السلم في تعريف الفقهاء هو بيع آجل بعاجل، أي أنه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقدا إلى البائع، الذي يلتزم بتسليم البضاعة معينة مضبوطة بصفات محددة في أجل معلوم، فالمؤجل هو السلعة . المباعة الموصوفة في الذمة، والعاجل هو الثمن، وصيغة التمويل بالسلم يفضل استعمالها في تمويل القطاع الفلاحي[18].
- **التمويل بالقرض الحسن**: وهو قرض بدون فائدة تمنحه البنوك الإسلامية للأفراد الذين هم بحاجة إلى مساعدة، وتقوم به لأغراض إنسانية أو خيرية على أن يتم السداد خلال فترة تحدد من قبل الطرفين، دون أن يحصل البنك الإسلامي على أي أرباح نظير هذا القرض، والمفروض أن هذا القرض لا يستخدم في التجارة[19].
- **التمويل بالإستصناع** :هو أن يطلب شخص من أخر صناعة شيء ما له على أن تكون الموارد من عند الصانع، وذلك مقابل ثمن معين[20].

الفرع الثاني: ماهية البنوك التقليدية:

لم تقتصر علاقة البنوك لتقليدي بالبنوك الاسلامية على علاقة الجوار وتشابه المهام، وعملهم في سوق واحد، ورفقة المهنة، بل تعدتها البنوك التقليدية، وخطت خطوات قربي نحو البنوك الاسلامية، وأخدت هذه الخطوات اشكال متعددة، فقد يقوم البنك التقليدي خدمة اسلامية كتعامله بالمرابحة مثلا، او ينشئ صندوقا مخصصا يتعامل بالمعاملات الاسلامية "صندوق مضاربة"، أو "صندوق مشاركة في الاسهم " وغيرها.

وقد ينشئ نافذة داخل الفرع الواحد تقدم خدمات المصرفية والاستثمارية الاسلامية للراغبين فيها.

---

[16] محمد الطاهر قادري، البشير جعيد، **عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، الملتقي الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي**، جامعة غرداية، 24- 23فيفري 2011، ص16.

[17] سليمان ناصر، **تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية**، رسالة ماجستير منشورة، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، 2002، ص 118-119.

[18] سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، ورقلة، 2010، ص 310.

[19] حمد محمد المصري، **إدارة البنوك التجارية والإسلامية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998، ص 67.

[20] سليمان ناصر، **تطور صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية** مرجع سبق ذكره، ص 131.

أولا: مفهوم البنوك التجارية

"يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان وبهذا المفهوم يعتبر البنك التجاري وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال[21]. "

"هي مجمع الأنشطة الأساسية الخاصة بالمؤسسات، فهي تجمع الودائع من الزبائن، ومن جهة أخرى تمنح القروض[22]."

"يعرف البنك التقليدي على أنه تلك المنشأة التي تقبل ودائع من الافراد والهيئات تحت الطلب أو الأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والسلفيات وعليه فإن ربحها يأتي من الفرق الحاصل بين سعر فائدة الإقراض وسعر فائدة الاقتراض[23]."

نشأة البنوك التجارية:

منذ بداية ظهور المجتمعات الإنسانية، ظهرت الحاجة إلى تبادل السلع والخدمات بين أفراد هذه المجتمعات، وكانت المقايضة هي الوسيلة الأولى في هذا التبادل، ولكن نظام المقايضة لم يكن ملائما حتى في النظام الاقتصادي البدائي، فكان التحول التدريجي لنظام النقود المعدنية وسبائك الذهبية والفضة، ولتخفيض مخاطر السرقة كانت الحاجة لوجود محلات الصاغة لحمايتها من خلال الإيداع والحفظ. ولكن أدى انتشار التعامل بخليط من العملات المعدنية المختلفة الوزن والمعيار في مراكز التجارة والأسواق في أوروبا إلى ظهور الصيارفة الدين يقومون بأدوار تلقي أموال التجار لديهم كودائع وإصدار شهادات ملكية بالقيمة الاسمية للمبلغ المودع وفي نصف الثاني من القرن السابع عشر تفشى تلاعب الصيارفة بالصكوك، فظهرت حاجة الدولة لتأسيس المصارف العامة[24].

فتم تأسيس أول بنك في مدينة البندقية بإيطاليا سنة 1157، وبعد ذلك أنشئ بنك ريالتو سنة 1587 ويعد هذا المصرف أول مصرف منظم، يعد القرن السادس عشر ميلادي البداية الفعلية والصحيحة لنشأة المصارف الحديثة فقد أنشئ في سنة 1609 بنك أمستردام بهولند وفي سنة 1800 بنك فرنسا، والبنك الأهلي المصري في سنة 1898[25].

أصبح العمل الحديث للمصارف هو الإقراض من ودائع العملاء الذين هم بحاجة للاقتراض بعد تقديمهم ضمانات كافية مقابل فائدة ويقوم المصرف بهذه المهمة مادام مركزه المالي يسمح له بالوفاء بمطالب المودعين، وأصبحت تقوم أيضا بتقديم قروض من الودائع ليس لها وجود عندها، فأصبحت تخلق هذه الودائع[26] .

---

[21] سامر جلدة، البنوك التجارية، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، 2009، ص: 14

[22] Eric Lamarque, **gestion bancaire**, 2edition, dareios& Pearson éducation, France, 2008, p : 40.

[23] شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 57-58

[24] عمر محمد فهد شيخ عثمان، **إدارة الموجودات/المطلوبات لدى المصارف التقليدية والإسلامية**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص: 15

[25] عبد الهادي الفضلي، **معاملات البنوك التجارية، الطبعة الأولى**، دار العلوم لطباعة، 2007، ص: 23

[26] عمر محمد فهد شيخ عثمان، مرجع سبق ذكره، 17.

الفرع الثاني: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك التجارية

أولا: مصادر أموال البنوك التجارية

يمكن التميز بين مصدرين أساسيين لأموال البنوك التجارية

-1 الموارد الذاتية الداخلية: وهي تلك الموارد المالية التي تكون مصدرها داخلي وتشمل:

رأس المال المدفوع: وهو يمثل قيمة الأسهم التي دفعها الأفراد مساهمة منهم في رأس مال البنك، وعادة لا يشكل إلا نسبةضئيلة من إجمالي موارد البنك.

الاحتياطات: وهي نسبة من الأرباح تضاف إلى رأس المال ونميز نوعين من الاحتياطات هما:

الاحتياطي القانوني: وهو نسبة من الأرباح السنوية تكون بشكل إلزامي بنص قانوني من قبل البنك المركزي.

الاحتياطي الخاص: وهو احتياطي اختياري تشكله البنوك التجارية بمحض إراد تها وفق نظامها الأساسي بغية تدعيم مركزها المالي. الأرباح غير موزعة: عادة ما يترتب عن نشاط البنك أرباح في نهاية السنة لا تقوم بتوزيعها كلها بل جزء منها يبقي يضاف إلى رأس المال البنك[27].

الموارد الخارجية:

-أ/الودائع: وهي نسبة هامة من إجمالي موارد البنك وهي على عدة أنواع منها:

-الودائع الجارية: وهي الودائع التي يتم سحبها بموجب صكوك ويحق لصاحبها أن يسحبها في أي وقت.

-الودائع الادخارية: وهي الودائع التي يتم التعامل بها من حيث السحب والإيداع بموجب دفتر خاص، وتمنح البنوك فوائد محددة على هذا النوع من الودائع.

-الودائع الثابتة: وسميت بالثابتة لأنه عند إيداعها لدى البنك يتفق على موعد محدد لا يحق للزبون أن يسحب جزء منها أو معظمها إلا بعد مرور الفترة المتفق عليها، وتمنح البنوك عليها فوائد تفوق الفوائد على الودائع الادخارية[28].

-ب/القروض: من مصادر أموال البنك التجاري نجد الاقتراض، والذي يتم من مختلف المؤسسات خاصة منها البنك المركزي[29].

ثانيا: استخدامات أموال البنوك التجارية

بعد أن تحصل البنوك التجارية على مواردها المالية من مصادر مختلفة، تقوم بتوزيعها على مختلف الاستخدامات، بناء على عاملين أساسيين هما السيولة والربحية.

-المجموعة الأولى الهدف منها تحقيق السيولة فقط وتشمل:

---

[27] عبد الله خبابة، **الاقتصاد المصرفي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013، ص: 16.

[28] سامر جلدة، **مرجع سابق**، ص: 112.

[29] عبد الله خبابة، **مرجع سابق**، ص: 170.

-النقديات الجاهزة لدى البنك : وهي النقود القانونية الموجودة لدى البنك باستمرار لمواجهة متطلباته اليومية

-الأرصدة النقدية المودعة لدي البنك المركزي : وهي عبارة عن الاحتياطي النقدي القانوني الذي تشكله البنوك التجاريةبشكل إلزامي.

-المجموعة الثانية وتكون سيولتها منخفضة كما يمكن أن تدر ربحا وهي تشمل ما يلي:

-أصول يمكن تحويلها إلى سيولة بسهولة ودون أية مشقة وتمثل أساسا في حسابات لدي البنوك الأخرى و أصول تحت التحصيل

-الأوراق المالية قصيرة الأجل خاصة التي سيولتها تكون قليلة، وأهمها سندات الخزينة التي تكون ذات سيولة عالية كونها مضمونة.

-الأوراق التجارية المخصومة : وهي تمثل قروض قصيرة الأجل لأنها عبارة عن أوراق تجارية قام بخصمها للمتعاملين، مقابل عمولة.

-القروض والسلفيات التي يقدمها البنك لتمويل رأس المال العامل في المشاريع الاقتصادية المختلفة، وتكون قصيرة الأجل غالبا

-المجموعة الثالثة تكون سيولتها منخفضة جدا، بينما ربحيتها مرتفعة مقارنة بالأصول السابقة الذكر؛ على اعتبار أن هدفهاالأساسي هو تحقيق الربح، وتشمل ما يلي:

-القروض متوسطة وطويلة الأجل؛

-الأوراق المالية لأجل؛

_الاستثمارات الحقيقية (أصول مادية ثابتة).[30]

الفرع الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

تتمثل فيما يلي[31]:

اولا : اوجه التشابه:

تتشابه البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في كثير من الأوجه التي تلخص فيما يلي:

- أن كلٍ منهما مؤسسة اقتصادية اجتماعية هادفة للربح، حتى وإن أدت بعض الخدمات الاجتماعية بهدف إحياء صور التكافل الاجتماعي؛
- أن كلٍ منهما يهدف إلى أداء خدمات وتحقيق عوائد وأرباح تزيد عن النفقات والمصاريف التي يتحملها المصرف؛
- أن كلٍ منهما وسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين؛
- أن كلٍ منهما يقدم خدمات مصرفية للعملاء كالصرافة والحوالات والحساب الجاري وغيرها؛
- أن كلٍ منهما يتبع المعايير المهنية والأعراف المصرفية والقوانين السائدة، فيما لا يتعارض مع الأساس القائم عليه مثل الاحتفاظ بالسيولة.

---

[30] .عبد الله خبابة، **مرجع سابق**، ص: 17

[31] زاهر صبحي بشناق، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية**، (دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين)، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2011، ص69.

ثانيا : اوجه الاختلاف:

الرغم من وجود تشابه كبير بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في وجوه عدة، إلا أن هناك اختلاف كبير بين تلك البنوك من حيث المبادئ والأفكار والأسس التي يقوم عليها كلٍ منهما، وهي تتمثل فيما يلي[32]:

- إن أول اختلاف بين هذين النوعين يتمثل في التعامل بالربا، فالبنوك الإسلامية ترفض تماما كافة الأعمال التي تكون لها صلة بالفائدة، لأنه ربا محرم لا يجوز التعامل به على عكس الأخرى التي تشكل الفائدة القاعدة الأساسية لتحقيق أرباحها.
- تراعي البنوك الإسلامية نوعية الأنشطة التي تقوم بتمويلها وذلك فيما إذا كانت تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية أم لا، وهذا ما لا نجده في التقليدية منها والتي لا تهمها نوعية المشاريع بقدر ما يهمها استرجاع القرض وحصولها على الفائدة.
- إن العلاقة بين العميل والبنك الإسلامي إنما هي علاقة تحكمها مبادئ الشراكة، أي المشاركة في الربح والخسارة، وبالتالي فهي تشكل علاقة أكثر ترابطا وتكاملا بالمقارنة مع علاقة البنوك التقليدية بعملائها والتي تقوم على معاملة كل واحد منهما للآخر على أساس مدين ودائن.
- تخضع البنوك الإسلامية إلى رقابة أخرى إضافة إلى الرقابة المالية، وهي الرقابة الشرعية والتي يكون لها دور كبير في ضمان تطابق اسم هذه البنوك مع فعلها، أما في البنوك التقليدية فلا نلمس هذا النوع من الرقابة بتاتاً.
- عدم تحديد الربح في البنوك الإسلامية لأنه مرتبط بنتيجة ممارستها لنشاطها على عكس الفائدة التي تحدد مسبقا في البنوك التقليدية.
- تراعي البنوك الإسلامية الحالات التي يمر بها عملاؤها عند عجزهم عن تسديد دينهم في موعد الاستحقاق، على عكس البنوك التقليدية التي تراها فرصة، لتحميلهم المزيد من الفائدة المركبة.
- تعتمد البنوك التقليدية بشكل أكبر على القروض، والتي لا تمنحها إلا بفائدة حيث غالبا ما يستفيد من هذه القروض كبار عملائها، على عكس البنوك الإسلامية التي تعتمد أكثر على الاستثمار.
- لا تتخصص البنوك الإسلامية في نشاط دون غيره، فهي تعمل في مختلف أنواع الاستثمارات بشرط ألا تكون مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، على عكس الأخرى التي ظهرت في شكل بنوك تجارية ثم تطورت إلى ما هي عليه الآن مقسمة إلى عدة أنواع على حسب النشاط الذي تمارسه.

والجدول التالي يلخص أهم أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والتقليدية كما يلي:

[32] مرجع السابق،ص 69.

جدول رقم 1-2 يوضح أهم أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والتقليدية

البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية
لا تتعامل بالفائدة	تتعامل بالفائدة
تمول الأنشطة التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية	تمول كل الأنشطة مهما كان نوعها
العلاقة مع العميل علاقة مشاركة	العلاقة مع العميل علاقة مدين بدائن
تخضع لرقابة شرعية	لا تخضع للرقابة الشرعية
تراعي الظروف ولا تحمل الزبائن غرامات أو فوائد	تحمل الزبائن غرامات وفوائد في حال التأخر عن الدفع
اعتمادها أكثر على الاستثمار	تعتمد على القروض بشكل أساسي
تعمل في جميع المجالات التي تطابق الشريعة الإسلامية	توجد بنوك متخصصة في مجالات وأنشطة معينة

المصدر : زاهر **صبحي** بشناق، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية**، (دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين)، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2011، ص69.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن البنوك الإسلامية تعتمد على أدوات تمويلية تختلف عن البنوك التقليدية فبينما اعتمدت البنوك الإسلامية على التمويل المباشر والمشاركة والمضاربة والمرابحة والإجارة وبيع السلم والبيع بالأجل والمزارعة والمساقاة كأدوات تمويلية شرعية، اعتمدت لبنوك التقليدية على القروض القائمة على الفائدة كأداة للتمويل.

المطلب الثاني: تقيم الاداء المالي في البنوك

سنتطرق في هذا المطلب الى تعريف وأهمية ومراحل ومعوقات تقييم الأداء المالي.

الفرع الاول: مفاهيم عامة حول تقيم الاداء المالي

نستعرض في هذا الفرع تعريف تقيم الاداء المالي ،اركانه،اهميته واهدافه.

اولا: تعريف تقيم الاداء المالي وأركانه

التعريف الاول: قياس مدى كفاءة البنوك في استخدام الموارد المتاحة لديها[33].

التعريف الثاني: يقصد بتقييم الأداء المالي تلك العمليات التي تقيس الأداء الجاري أو تقوده إلى أهداف معينة محددة مسبقا، فهذه العملية تتطلب وجود أهداف محددة مسبقا لقياس الأداء الفعلي، وأسلوب لمقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط، لأنه على أساس نتائج المقارنة يوجه الأداء بحيث يتفق مع الهدف أو المعيار المحدد لهذا الأداء من قبل، ويطلق عليها ايضا (رقابة تقيميه).

ويمكن القول إن عملية تقييم الأداء ترتكز على الأركان الأساسية الآتية[34]:

أ – وجود أهداف محددة مسبقا (المعايير) : ترتبط عملية تقييم الأداء ارتباطا وثيقا بمعايير محددة مسبقا، تستخدم كأساس للمقارنة مع نتائج الأداء الفعلي.

ب – قياس الأداء الفعلي: يتم قياس أو تقدير الأداء الفعلي عادةً بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية من بيانات ومعلومات من خلال القوائم المالية.

ت – مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير :يتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء كانت ايجابية أم سلبية، ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، وجعلها قادرة على التعرف على طبيعة الأخطاء التي يمكن الوقوع بها، من اجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفاديها.

ث – اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات:

إن اتخاذ القرار لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقا أو المعايير المحددة وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط وبمعيار معين، لذلك فان تحليل الانحراف وبيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب، وفقا للظروف المحيطة بالقرار

---

[33] إبراهيم محمد المحاسنة، **ادارة وتقييم الأداء الوظيفي**، دار جرير، البحرين، 2013، ص15.

[34] محمد سويلم، **إدارة المصارف التقليدية والإسلامية (مدخل مقارن)** ، جامعة المنصورة، مصر، 1998ص 477-479.

ثانيا: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي

أ – أهمية تقييم الأداء المالي:

تحظى عملية تقييم الأداء المالي في البنوك بأهمية كبيرة يمكن ابرازها فيمايلي [35]:

- يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك ضمن إطار البيئة التي تعمل فيها من ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للبنك؛
- يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ ذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمنيا في البنك من مدة الى أخرى؛
- يساعد تقييم الأداء على تحقيق الأهداف المحددة في المخطط والعمل على إيجاد نظام سليم وفعال للاتصالات والحوافز؛
- يوضح تقييم الأداء كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للبنك؛
- معرفة مدى تلبية وسائل الاستثمار لاحتياجات العملاء؛
- يكشف تقييم الأداء على مدى إسهام البنك في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الضياع في الوقت والجهد والمال مما يعود على الاقتصاد والمجتمع بالفائدة.

ب – أهداف تقييم الأداء المالي:

تتلخص أهداف تقيم الاداء المالي في النقاط التالية[36] :

- متابعة تنفيذ أهداف البنك المحددة، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعا؛
- قياس مدى نجاح البنك من خلال سعيه لمواصلة نشاطه بغية تحقيق أهدافه وتوفر المعلومات لمختلف المستويات والجهات الأخرى خارج البنك؛
- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط البنك وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحيها والعمل على التنبؤ بالأخطاء مستقبلا؛
- توفير البيانات والمعلومات الاحصائية عن نتائج تقييم الأداء في البنوك الى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنه من إجراء المتابعة الشاملة المستمرة لنشاط البنك لضمان تحقيق الافضل والمتناسق؛
- تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء البنك تسهم في وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءته.

---

[35] نصر محمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في الاداء المصارف التجارية**، ط. الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص28-30.

[36] علاء فرحات طالب وايمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، ط. الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011، ص77.

ثالثا: مراحل تقييم الأداء المالي: يمكن تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية وذلك بإتباع المراحل التالية[37]:

أ- **جمع البيانات الإحصائية والمعلومات**: تمثل هذه المرحلة في جمع كافة المعلومات والبيانات الضرورة المتعلقة بالبنك موضوع التقييم.

ب- مرحلة قياس الأداء الفعلي : في هذه المرحلة يتم اختيار المعايير والمؤشرات الموافقة لطبيعة الأداء المراد قياسه ، ويتمثل قياس الأداء في العملية التي تزود مسئولي البنوك بقيم رقمية فيما يخص أداؤها بناء على معايير الفعالية و والكفاءة وهذا يعني أن عملية قياس الأداء الفعلي مرهونة باختيار المعايير والمؤشرات التي تعكس فعلا الأداء المراد تقييمه.

ج –مرحلة الحكم على النتائج :إن تقييم الأداء يتم بغرض التأكد من الموصفات والمعايير التي أخذت لإقامة عملية التقييم ،وان التنفيذ يسير نحو النشاط وبالتالي على البنك اقتراح إجراءات مالية لمحاولة الخروج من الوضع الصعب أو القضاء على نقاط الضعف إذا كانت حالة البنك سيئة ماليا أو جيدة فتقترح إجراءات تسمح باستمرارها والتعسف أكثر وعليه فإن الحكم على نتائج التحليل يمكننا من اتخاذ إجراءات شخصية.

رابعا: معوقات تقييم الأداء المالي:

تواجه عمليات تقييم الأداء البنكي كثيرا من الصعوبات التي تحول بينها وبين التقييم الدقيق وتتمثل الصعوبة في تحديد وتطوير معايير لقياس الأداء خاصة وأن لكل بنك أهداف وخصائص تختلف عن غيرها، الأمر أن اعتماد معايير واحدة لقياس الأداء في غاية الصعوبة وعموما تتمثل الصعوبات في [38]:

- الصعوبة في تحديد نموذج متكامل واضح على درجة من الدقة والموضوعية لتقييم الأداء؛
- الصعوبة في تحديد المتغيرات المرغوب قياسها والعلاقات التي بينها؛
- الصعوبة في تحديد بداية عمليات تشخيص ودراسة وتحليل الانجاز بهدف تقييمه؛
- صعوبة تطوير معايير كمية ونوعية لقياس المخرجات الكمية والنوعية لقياس أداء البنوك؛
- النقص في الكوادر البشرية المدربة للقيام بقياس الأداء وتقييمه حيث تتطلب هذه العملية درجة عالية من الخبرات والكفاءات والمهارات اللازمة.

[37] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2000-2002، ص57.

[38] عادل عشي، **مرجع سابق**، ص20.

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية:

يعد استخدام النسب المالية في التحليل المالي من أهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة وضع سيولة البنك وموقف الأموال المتاحة للتوظيف فضلاً عن ملاءة رأس المال والربحية في هذه البنوك[39].

أولا: النسب المالية المستخدمة لتقييم الأداء في البنوك الاسلامية:

المعلوم أن هناك عددا كبيرا من المؤشرات والنسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي في البنوك، ومن أهم تلك المؤشرات وأكثرها شيوعا هي:

أ –الأساليب التقليدية لتقييم الأداء المالي للبنوك:

1–نسب كفاية رأس الما ل: تعرف كفاية رأس المال بمدى قدرة البنك على امتصاص الخسائر التي تحدث نتيجة مختلف عمليات التمويل والاستثمار التي يقوم بها، وذلك عن طريق حق الملكية المتاح لأصحاب المصرف وبعبارة أخرى يمكن النظر إلى هذه النسب على أساس أنها قياس لمدى كفاية رأس المال أي قياس فيما إذا كان رأس مال البنك كافيا لدعم مخاطر الميزانية العامة[40].

2– **نسب السيولة:** تتمثل مؤشرات السيولة في تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسات المصرفية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية، وتعد نسب السيولة من الأهمية بمكان للإدارة المصرفية والمودعين والملاك والمقرضين. إذ يتوجب على المصارف توفير جزء من مواردها يكون على شكل نقد سائل لمواجهة توقع حدوث سحب كبير من قبل المودعين قد يعجز المصرف المعني عن مواجهته فيما إذا توسع في سياسات الاستثمار والتمويل[41].

3–نسب الربحية: تعكس مؤشرات الربحية الأداء الكلي للمؤسسات والبنوك إذ يعد الربح المحور الأساسي في قيام كثير من الأنشطة الاقتصادية ومن دون الربحية لا تستطيع المنشآت جذب أي مستثمر[42].

---

[39] زياد سليم رمضان ومحفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003ص27.

[40] صلاح الدين حسن السيسي، **الإدارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر**، دار الوسام للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ،1997ص.34.

[41] الطيب بولحية،عمر بوجميعة،تقيم الاداء المالي للبنوك الاسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الاسلامية للفترة (2009_2013)،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد الرابع عشر،السداسي الاول 2016،ص6.

[42] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنك**، **دار** التعليم الجامعي، الإسكندرية، ،2015ص 138-140.

جدول رقم 1-3 النسب المالية المستخدمة لتقييم الأداء في البنوك الاسلامية

المؤشر	نسبة القياس
نسب السيولة	• نسبة السيولة المتداولة = الموجودات السائلة + الاستثمارات قصيرة الأجل/ (المطلوبات المتداولة) • نسبة السيولة السريعة = الموجودات السائلة / المطلوبات المتداولة • نسبة السيولة العامة = الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات • نسبة السيولة القانونية= (ارصدة نقدية +أصول شبه نقدية) /حجم الودائع لدى المصرف
نسب الربحية	• نسبة العائد إلى الأصول = صافي الربح / إجمالي الأصول. • نسبة العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية. • نسبة هامش الربح الصافي = صافي الربح / إجمالي الإيرادات. • نسبة منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول المولدة للدخل.
نسب كفاية رأس المال	• كفاية حقوق الملكية للودائع = حقوق الملكية / إجمالي الودائع • كفاية حقوق الملكية لمخاطر التمويل والاستثمار = حقوق الملكية / إجمالي التمويل والاستثمار • مضاعف حقوق الملكية = إجمالي الموجودات / حقوق الملكية • نسبة الأصول الخطرة = حقوق الملكية / مجموع الموجودات (ما عدا السائلة) • نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول = حقوق الملكية / إجمالي الأصول • كفاية حقوق الملكية لمخاطر لاستثمارات المالية = حقوق الملكية / إجمالي الاستثمارات المالية

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على المصدر

-صلاح الدين حسن السيسي، الإدارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر، دار الوسام للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 1997،ص.34.

- محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنك، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015،ص 138-140.

- الطيب بولحية، عمر بوجميعة، تقيم الاداء المالي للبنوك الاسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الاسلامية للفترة (2009_2013)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الرابع عشر، السداسي الاول 2016، ص6.

- زاهر صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية (دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين)، رسالة الماجستر، الجامعة الاسلامية فلسطين، غزة،2011، ص52-55.

ب الاتجاهات الحديثة لتقييم الأداء المالي للبنوك:

الى جانب الأساليب التقليدية السابقة الذكر المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك، ظهرت العديد من الأساليب الحديثة نتعرض فيما يلي لبعض منها:

1 - تعريف طريقة camels:

تتمثل طريقة CAMELS من مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه وتعتبر هذه الطريقة أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار CAMELS والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال ستة مؤشرات تتمثل أساسا في العناصر التالية[43]:

حيث يرمز الحرف C لمدى كفاية رأس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر والحرف A لجودة المنتجات وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داحل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها بينما يرمز الحرف

M للإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي، اما حرف E فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال والحرف L يرمز لقياس سلامة السيولة و مقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة وأخيرا الحرف S الذي يرمز لحساسية المصرف اتجاه مخاطر السوق[44].

نشأة وتطور طريقة CAMELS:

بدأ استخدام طريقة CAMELS في بداية عام 1980 من طرف البنك الفدرالي الأمريكي حيث تعد الولايات المتحدة الامريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر (EWS)، وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها منذ عام 1929م، ولقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللون الاقتصاديون الى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي

الذي كان متبعا، كما اثبتت الدراسات أيضا مقدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار، ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثون ضرورة تضمين نتائج تحليل CAMELS ضمن

[43] طارق عبدالعال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية "تحميل العائد والمخاطرة"**، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2001 م، ص 103.

[44] Kramo N'guessan, **Rapport de mission sur l'analyse financière des risques des banques et des pays dans les marches émergent**s, New York, 4-10 décembre 2004; p. 5.

البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقق قدر عال من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو احدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية[45].

كيفية استخدام معيار CAMELS في قياس كفاءة أداء الفروع وتصنيفها[46]:

تم تطوير معيار CAMELS بإدخال بعض التعديلات عليه تجعله أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي باستنباط نموذج يساعد المصارف المركزية على عمل تقييم وتصنيف داخلي لفروعها العاملة وقياس مستوى كفاءة أداء الفروع، وذلك عملا بمبدأ الرقابة الذاتية التي تسعى البنوك لتفعيله وفقا لمعايير لجنة بازل الثانية حتى يقوم كل مصرف بتقييم نفسه بنفسه ويقف على حقيقة موقفه المالي قبل ان يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي. ويتم تصنيف البنوك كمايلي:

تتراوح درجات التصنيف ما بين التصنيف (1) وهو الأفضل الى التصنيف (2) وهو الاسوء كالآتي:

جدول رقم1-4تصنيف البنوك حسب طريقة CAMELS

التصنيف رقم 1	قوي
التصنيف رقم 2	مرضي
التصنيف رقم 3	معقول
التصنيف رقم 4	هامشي (خطر)
التصنيف رقم 5	غير مرضي

Source : Kramo N'guessan ; op. Cit ; p. 7

حيث تتوزع درجات التصنيف بالتساوي على العناصر الستة المكونة للمعيار المذكور، ويعتمد التصنيف على تقييم 44 مؤشرا منها 10 مؤشرات رقمية في شكل نسب ومعايير مالية بالإضافة الى 34 مؤشرا نوعيا تؤخذ جميعا في الحسبان بغرض الوصول الى التصنيف النهائي لكل مصرف، ويتم التصنيف لكل مجموعة متشابهة من المصارف ولكل مصرف على حدي وفق المجموعة التي ينتمي إليها.

45 Gunter Capelle-Blancard, Thiery Chauveau, **L'apport des modèles quantitatifs à la supervision bancaire en Europe**, Revue française d'économie, Vol 19, N° :1, 2004; p: 78.

46 Kramo N'guessan : op. Cit ; p7.

مميزات معيارCAMELS:

يمكن تلخيص أهم مميزات معيار CAMELS في النقاط التالية[47]:

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد؛
- توحيد أسلوب كتابة التقارير؛
- اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية؛
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد من مصداقيتها
- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج افقيا لكل مصرف على حدي ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الستة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.

عيوب وانتقادات CAMELS:

ويمكن تلخيص أهم عيوب طريقة CAMELS في النقاط التالية[48]:

- اعطى المعيار أوزانا ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءة
- المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها، وحتى لم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضا قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه
- يعتمد المعيار على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار ان متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة؛
- يعتمد المعيار على قياس الأداء استنادا على المصارف الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.

[47] عبد النبي إسماعيل الطوخي، **التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة**، مجلة جامعة أسيوط، مصر، 2008، ص: 8.

[48] Anne-Claude CREUSOT**; Présentation de l'outil d'évaluation des performances CAMEL**, BIM, N138, November 2001, pp: 2-4

ثانيا: النسب المالية المستخدمة لتقييم الأداء في البنوك التقليدية:

وتتمثل فيما يلي:

نسب السيولة: تمثل قدرة البنك على مواجهة التزامات الفورية والمتوقعة من دون تأخير والمصارف التجارية تعتمد بشكل كبير في مواردها على الودائع الامر الذي يتطلب ان تكون مستعدة لمقابلة حركة السحوبات المفاجئة والعادية والاستمرار في تقيم التسهيلات الائتمانية وان انخفاض السيولة يؤدي الى فقدان ثقة العاملين بالمصرف ويتم احتساب نسبة السيولة من خلال الاتي[49]:

نسبة النقد في الصندوق ولدى المصارف الأخرى الى اجمالي الموجودات = (النقد في الصندوق +النقد لدى المصارف الأخرى) /اجمالي الموجودات؛

نسبة القروض الى إجمالي الموجودات =القروض/اجمالي الموجودات؛

نسبة الاستثمار قصيرة الاجل الى مجموع الودائع =استثمارات مالية قصيرة الاجل /مجموع الودائع؛

نسبة النقد الى الودائع = (ارصدة نقدية +أصول شبه نقدية) /حجم الودائع لدى المصرف[50].

نسب الربحية: تسعي المصارف التجارية لتحقيق اعلى مستوى من الأرباح، اذ يعد هدف الربحية من الأهداف الرئيسيةِ للمصرف، ولكي يتمكن المصرف من تحقيق الربحية عليه ان يوظف الأموال التي حصل عليها في موجودات تدر عليه عوائد مناسبة كالقروض والاستثمارات فكلما سعت المصارف التجارية الى زيادة إيراداتها وتخفيض نفقاتها سيؤدي ذلك الى زيادة ربحيةالمصرف ومن اهم مؤشرات الربحية ما يلي[51]:

هامش الفائدة= (الفوائد الدائنة _الفوائد المدينة) /الأصول العاملة؛

وتشمل الأصول العاملة الأصول كافة باستثناء النقدية والأصول الثابتة

هامش صافي الربح من الفوائد =صافي الربح بعد الضرائب/الفوائد الدائنة؛

درجة استخدام الأصول =الفوائد الدائنة /اجمالي الأصول؛

العائد على الأصول= صافي الربح بعد الضرائب /اجمالي الأصول؛

العائد على حقوق الملكية =صافي الربح بعد الضريبة /حقوق الملكية؛

نسبة هامش الربح الصافي = صافي الربح / إجمالي الإيرادات [52].

نسب توظيف الاموال: تشير هذه النسب إلى مدى كفاءة إدارة البنك في استغلال وتشغيل الموارد لديها، وهي معدلات تقيس مدى كفاءة البنك في توظيف الأموال المتاحة لديه في تحقيق عوائد عليها ندكر منها:

معدل استثمار الودائع = (القروض +ا لاستثمارات) / اجمالي الودائع؛

معدل توظيف الموارد = الاستثمارات / (الودائع +حقوق الملكية)؛

---

[49] منير ابراهيم هندي، ادارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)، الطبعة الثالثة،1996، مركز الدلتا للطباعة، ص417--419

[50] زاهر صبحي بشناق، مرجع سبق ذكره، ص34.

[51] منير ابراهيم هندي،مرجع سبق ذكره ،ص 420_422.

52. زاهر صبحي بشناق، مرجع سبق ذكره، ص55.

نسبة القروض او التمويل الى الودائع :القروض /اجمالي الودائع.

نسب ملاءة راس المال: يلعب راس المال دورا هاما في تحقيق الامان للمودعين، كما تعرف كفاية رأس المال بمدى قدرة المصرف على امتصاص الخسائر التي تحدث نتيجة مختلف عمليات التمويل والاستثمار التي يقوم، وذلك عن طريق حق الملكية المتاح لأصحاب المصرف، ومن بين هذه النسب مايلي:

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول = حقوق الملكية / إجمالي الأصول؛

نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة = حقوق الملكية / الأصول الخطرة؛

كفاية حقوق الملكيّة بالنّسبة إلى إجمالي الاستثمارات = حقوق الملكية / إجمالي الاستثمارات المالية[53]؛

نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الاصول = حقوق الملكية /اجمالي الاصول.

[53] مجلة أبحاث اقتصادية للفترة 2005-2011،"الجزائري والقرض الشعبي الجزائري الوطني البنك راسة حالة د " التجارية للبنوك المالي الأداء التجاني الهام شعوبي محمود فوزي، تقييم ص39. جوان 2015، السابع عشر، العدد وادارية،

المبحث الثاني: الدراسات السابقة:

سنستعرض في هذا المبحث جملة من الدراسات ذات الصلة بالموضوع تم اختيارها لتحقيق الاستفادة منها في التعرف إلى أهم النتائج المتوصل اليها والانطلاق من هذه النتائج في إعداد الموضوع، تعددت هذه الدراسات من رسائل ماجستير، دكتوراه ومقالات.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة:

قسمت الى دراسات بالغة العربية ودراسات بالغة الأجنبية.

الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية:

دراسة عمر محمد فهد شيخ عثمان[54]: (2009)

تهدف الدراسة الى تقييم إدارة الموجودات / المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في الأردن وتقييم عوامل السيولة، الربحية والمخاطر لدى المصارف للموجودات والمطلوبات وتم اختيار عينة شملت اثنين من كلا النوعين مدة الدراسة تسع سنوات من 2000 الى 2008 باستخدام المنهج الوصفي التحليلي ومن نتائج الدراسة المتوصل اليها وجود علاقة وارتباط قوي بين الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والإسلامية، العائد على حقوق المساهمين متقارب لدى المصارف التقليدية والإسلامية، درجة المخاطرة لدى المصارف الإسلامية ضعف درجتها لدى المصارف التقليدية.

دراسة امارة محمد يحي عاصي (2010)[55]:

هدفت هذه الدراسة الى تقيم الاداء المالي للمصارف الاسلامية للبنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار والشركات التابعة له، للفترة الممتدة من 2003-2008، حيث تم الاعتماد على المنهج التحليلي الاحصائي الوصفي، ومن بين النتائج المتوصل اليها:
ان مصرف الاسلامي محل الدراسة قادر على توليد تدفقات نقدية مستقبلية وانه يتمتع بكفاءة عالية في الاداء المالي،كما يحتل مكانة مرموقة في سوق المصرفية الاردنية وانه يكتسب ثقة المودعين فيه بدليل قيامه باستمرار بجدب الودائع وتنميتها، يتمتع بكفاءة عالية في ادائه المالي.

54 المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية (دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة)، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا/ عمر فهد محمد شيخ عثمان، إدارة الموجودات

55 . امارة محمد عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، مذكرة ماجستير، جامعة حلب، سوريا

-دراسة زاهر صبحي بشناق: (2011)[56]:

هدفت هذه الدراسة الى تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في فلسطين أجريت هذه الدراسة على البنوك الوطنية العاملة في فلسطين (4 بنوك تقليدية وبنك إسلامي) للفترة 2006-2010 ،باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، ومن اهم النتائج المتوصل اليها منها أن البنوك الإسلامية تحتفظ بسيولة نقدية عالية مقارنة بالبنوك التقليدية، أما بالنسبة للسيولة القانونية فهي اقل لدى البنوك الإسلامية منها لدى البنوك التقليدية، كما أظهرت جميع مؤشرات الربحية أن البنوك الإسلامية اقل ربحية من البنوك التقليدية، وفيما يتعلق بمؤشرات النشاط للبنوك الإسلامية فقد كانت جميعها على ارتفاع مقارنة بالبنوك التقليدية بينما كانت النتائج مختلفة بالنسبة لمؤشرات السوق، حيث ظهرت بعضها منخفضة للبنوك الإسلامية وظهر البعض الآخر على ارتفاع مقارنة بالبنوك التقليدية.

دراسة ودان عبد الله وشوشة يمينة (2017)[57]:

تهدف هذه الدراسة الى محاولة اختبار صحة نظام التقييم البنكي كاملز في التنبؤ بالفشل البنكي والكشف المبكر عن الصعوبات التي تواجهها البنوك التي يشرف عليها، تمثلت عينة الدراسة في البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا الجزائر خلال الفترة من 2010 الى 2014 باستخدام المنهج الوصفي وتمثلت نتائج الدراسة

من خلال تبيين أثر تطبيق نظام التقييم البنكي كاملز في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية، مع المقارنة ما بين البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا الجزائر، فقد توصلوا إلى أنه يعتبر أسلوب فعال لتقييم أداء البنوك وتوجيه متخذي القرار.

-دراسة التجاني إلهام وشعوبي محمد فوزي: (2015)[58]:

تهدف هذه الدراسة الى تقييم الأداء المالي لكل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري لفترة سبع سنوات ممتدة ما من 2005الى 2011 ،باستخدام المنهج الوصفي التحليلي واعتمادا على احتساب جملة من المؤشرات المالية وبغية استخراج ما تم الوصول إليه من النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي من الدراسة اعتمد الى مقارنة أداء كلا البنكين بمقارنة متوسطات كل مؤشر من مؤشرات التقييم

56 زاهر صبحي بشناق، **تقييم للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية** (دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين)، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين،2011.

[57] ودان عبد الله وشوشة يمينة، **أثر تطبيق نظام التقييم البنكي CAMELS في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية، دراسة مقارنة ما بين البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا الجزائر خلال الفترة (2010-2014)**، مجلة الباحث الاقتصادية الجزائر، العدد الثامن، 2017.

[58] التجاني الهام وشعوبي محمد فوزي، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع عشر جوان 2015.

المستخدمة وقد بينت الدراسة ان البنك الوطني الجزائري الاحسن من حيث الربحية وكفاية رأس المال وبنك القرض الشعبي الجزائري الاحسن من حيث إدارة السيولة.

الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية:

– دراسة محمد جعفر وعرفان منارفي (2011)[59]:

هدفت هذه الدراسة الى تقييم أداء البنوك الإسلامية والتقليدية في باكستان مدة الدراسة خمسة سنوات من 2005الى 2009، تم اختيار عينة من خمسة بنوك إسلامية وخمسة بنوك تقليدية، وتمت المقارنة عن طريق تحليل البيانات المالية باستخدام تحليل كاملز وقد بينت النتائج المتوصل إليها في الدراسة ان البنوك الإسلامية أفضل من حيث امتلاك رأس المال الكافي والسيولة بينما كانت البنوك التقليدية أفضل من حيث جودة الإدارة والقدرة على الكسب وخسائر أقل في القروض.

دراسة شهيد جان كاخيل وفريال رحيم ومحمد طارق (2013)[60]:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل أداء البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية في باكستان, تمثل ت عينة الدراسة في اثنين من البنوك الإسلامية و اثنين من البنوك التقليدية, خلال الفترة 2008– 2010 باستخدام المنهج الوصفي التحليلي, و تشير نتائج الدراسة ان أداء البنوك الإسلامية كان افضل من حيث السيولة , نسب الملاءة, أداء جيد في نسبة الدين الى الأصول و نسبة الأصول في حين ان البنوك التقليدية كانت افضل من حيث الربحية, نسبة القروض الى الودائع ونسبة الدين الى حقوق الملكية بالإضافة الى ان كل من البنوك الإسلامية و التقليدية لديها أداء جيد من حيث نسبة النشاط.

– دراسة سوزانا الماسة وعلا السيد (2015)[61]:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل ومقارنة أداء خمسة من البنوك الإسلامية وإحدى عشر بنكا من البنوك التقليدية في الإمارات العربية المتحدة، مدة هذه الدراسة سبعة سنوات من 2008الى 2014 باستخدام المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على تقدير النسب المالية

[59] Mohammad Jaffar irfan Manarvi, **performance comparison of Islamic and conventional Banks in Pakistan**, global journal of management and Business Research, USA, Volume 11 issue 1, february 2011.

[60] Shahid jan Kakakhel, Faryal Raheem, Muhammad Tariq, **A study of performance comparison between conventional and islamic Banking in Pakistan**, Abasyn journal of social sciences, Pakistan, vol 6, N 2, 2013.

[61] Suzanna Elmassah and Ola al Sayed, **Banking sector performance : Islamic and conventionel Banks in UAE**, international journal of information technologie and Business management, UAE vol.36 No1.29 April 2015.

المستخرجة من القوائم المالية، وقد بينت نتائج الدراسة أن البنوك الإسلامية في المتوسط أقل ربحية ولها أعلى مخاطر الائتمان ورغم ذلك أكثر سيولة بينما البنوك التقليدية تفوق على البنوك الإسلامية في الربحية وإدارة مخاطر الائتمان وكذلك الملاءة المالية (خطر أقل).

-دراسة يوسف لطيف وآخرون (2016)[62]:

هدفت هذه الدراسة الى قياس ومقارنة أداء خمسة من البنوك الإسلامية وخمسة من البنوك التقليدية العاملة في باكستان، مدة الدراسة خمس سنوات من 2006 الى 2010، وتمت المقارنة عن طريق تحليل البيانات المالية واستخدم 12 نسبة مالية متفرعة من مؤشرات الربحية، السيولة، المخاطر والكفاءة وقد توصلت الدراسة الى أن البنوك الإسلامية أفضل من حيث العائد على الأصول والسيولة والملاءة أما الربحية فلا يوجد اختلاف واضح.

المطلب الثاني: مناقشة للدراسات السابقة ومقارنتها مع الدراسة الحالية:

بعد عرضنا للدراسات السابقة وجدنا ان هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف في بعض الجوانب بين هذه الدراسات ودراستنا أهمها ما يلي:

- من حيث الهدف هناك بعض الدراسات اشتركت في جزء من أجزاء الهدف الرئيسي وهو تقييم أداء مقارن بين البنوك مثل دراسة زاهر صبحي بشناق؛
- من حيث طريقة المعالجة يمكن القول ان كل الدراسات قامت بالاطلاع على القوائم المالية للبنك فمنها من اعتمد على نظام التقييم كاملز، النسب المالية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، دراستنا سوف تعتمد على النسب المالية والمنهج الوصفي التحليلي؛
- من حيث العينة فقد أجريت هذه الدراسات في دول متعددة مثل فلسطين، الأردن، الامارات، باكستان، اما دراستنا عبارة عن مقارنة بين البنك الوطني الجزائري وبنك السلام الجزائر للفترة (2012-2016)؛
- من حيث فترة الدراسة فقد أجريت في فترات متباينة فمنها من أجرى الدراسة على خمس سنوات ومنها على ثمانية سنوات وبعضها الآخر في فترة أقصر، دراستا أجريت على خمس سنوات؛

[62] Youssef Latif, Ali Abbas, Muhammad Nadeem Akram, Shahid Manzoor and Saeed Ahmad, **STUDY OF PERFORMANCE COMPARISON BETWEEN ISLAMIC AND CONVENTIONAL BANKING IN PAKISTAN** European Journal of Educational and Development Psychology Vol.4, No.1, pp.17-33, February 2016.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الادبيات النظرية والتطبيقية لتقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية حيث تم التطرق في المبحث الأول الى الجوهرية بينهما بالإضافة الى مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي والنسب المالية الفروق المفاهيم العامة حول البنوك التقليدية والإسلامية وأبرز المستخدمة فيه.

اما في المبحث الثاني فتم فيه عرض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا، حيث تم التطرق الى اهم جوانب الدراسة والمتمثلة في تحديد الإشكالية المعالجة، الهدف من الدراسة، العينة المكانية والزمنية، المنهج المستخدم واهم النتائج المتوصل إليها ومن ثم ابراز أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسات ودراستنا.

الفصل الثاني : دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري و بنك السلام الجزائر

تمهـــيـــد:

حاولنا الإلمام في الفصل الأول بالجانب النظري من الدراسة من خلال التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بكل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وكذلك مفاهيم متعلقة بتقييم أداء هذه البنوك وأهم النسب المالية المستخدمة في ذلك، كما استعرضنا أيضا بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

سنحاول في هذا الفصل تقييم أداء البنوك الاسلامية والتقليدية، حيث مثّل البنك الوطني الجزائري بنك تقليدي وبنك السلام الجزائر بنك اسلامي، و المقارنة بين أداء البنكين بالاعتماد على اللنسب المالية، كما سنقوم باختبار فرضيات الدراسة والبرهان على مدى صحتها أو نفيها.

المبحث الأول :الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة:

نقوم في هذا المبحث بالتعريف بعينة الدراسة ومتغيراتها وطرق قياسها والأدوات المستخدمة في هذه الدراسة وطريقة جمعها.

المطلب الأول :الطريقة والادوات المتبعة في الدراسة:

يحتوي هذا المطلب على فرعين، الأول تقدم فيه عينة الدراسة أما الثاني عرض متغيرات الدراسة وطرق قياسها.

الفرع الأول: عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بما يتوافق مع طبيعة الموضوع وبما أن الموضوع يتعلق بتقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية فكانت العينة مكونة من بنكين بنك تقليدي "البنك الوطني الجزائري " وبنك إسلامي" بنك السلام الجزائر".

اولا: تقديم البنك الوطني الجزائري:

تأسس البنك الوطني الجزائري في 31 جوان 1966 وذلك بموجب الأمر66 /178,ويعتبر أول البنوك التجارية التي تم إنشاؤها في الجزائر المستقلة برأس مال قدره 23 مليون دينار جزائري، وفي سنة 1988 وفي إطار الإصلاحات التي فرضها القانون رقم 01/88 تم تحويل البنك إلى مؤسسة مالية ذات أسهم برأس مال يقدر ب4 ,3 مليار دينار جزائري، ثم زيادة رأس المال البنك من 14600 مليار دينار إلى 41600في جوان 2009 عن طريق إصدار 27000 سهم بمليون دينار لكل سهم.

ثانيا: تقديم بنك السلام الجزائر:

بنك السلام الجزائر، بنك شامل بعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته .وكثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائري في سبتمبر2008 ، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة . يعمل المصرف وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائري، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من علماء في الشريعة والاقتصاد.

حداثة مصرف السلام في الجزائر جعلت تواجده بها يقتصر على تسعة فروع موزعة كالآتي: (العاصمة(4) ، البليدة، وهران، سطيف، قسنطينة، ورقلة).

الفرع الثاني :عرض متغيرات الدراسة وطرق قياسها

اعتمدت الدراسة في تقييم و مقارنة أداء كل من بنك السلام الاسلامي مع البنك الوطني التقليدي على مجموعة من النسب المالية، وقد تعددت النسب المالية في قياس و تقييم الأداء ، إلا أنه تم حصرها في هذه الدراسة في أربع مجموعات وهي نسب السيولة ,نسب الربحية ,نسب كفاية راس المال ونسب النشاط (توظيف الاموال) و نظرا لاختلاف كلا البنكين و البيانات الصادرة عنهما اقتصرت النسب المالية على النسب المشتركة الممكن استخراجها من البيانات المالية لكلا النوعين من البنوك و للتحكم في البحث اخترنا النسب المالية التالية:

اولا: نسب السيولة: اقتصرنا على حساب نسبة واحدة و هي نسبة الرصيد النقدي أو نسبة النقد الى الودائع ،تقيس هذه النسبة الى أي مدى يعتمد البنك على استخدام الودائع في تلبية احتياجات وطلبات العملاء،وارتفاع هذه النسبة دلالة على كفاءته في ذلك، وكلما ارتفعت هذه النسبة يمكن القول ان لدى البنك سيولة عالية، وعليه فهذه النسبة تعد المفضلة في قياس السيولة لدى المؤسسة البنكية،تحسب كما يلي:

نسبة النقد الى الودائع =(ارصدة نقدية +أصول شبه نقدية) /حجم الودائع لدى المصرف

ثانيا: نسب الربحية: تقتصر على حساب ثلاثة نسب وهي:

- **العائد على الأصول:ROA**

يحسب هذا المعدل بقسمة النتيجة الصافية السنوية على مجموع الأصول انطلاقا من كون البنك قد استخدم لتحقيق هذا النتيجة جمع أصوله وليس جزاء منها، والذي يحتسب وفقا للمعادلة التالية:

العائد على الأصول =صافي الربح بعد الضرائب /اجمالي الأصول

- **العائد على حقوق الملكية:ROE**

ويقيس هذا المؤشر قدرة الإدارة على تحقيق أرباح من أموال الملاك، آو يشير إلى ما تحصل عليه الملاك من وراء استثمارهم لأموالهم فيوضح ما درته الأموال الخاصة خلال السنة المالية من عوائد ويقصد بالأموال الخاصة كل ما قدمه مالكي البنك لتمويل أصوله والتي تسمي أيضا بحقوق الملكية، ويحسب هذا المؤشر وفقا للمعادلة التالية:

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة /حقوق الملكية

- **نسبة هامش الربح:**

تبين هذه النسبة الاهمية النسبية لصافي الارباح التي حققها البنك بالنسبة الى اجمالي الإيرادات، وزيدتها تعني زيادة كفاءة الاداء المالي.

نسبة هامش الربح =صافي الربح /اجمالي الإيرادات

ثالثا: نسب كفاية رأس المال: اقتصرت على حساب نسبتين هما:

كفاية حقوق الملكية لمخاطر استثمارات المالية = حقوق الملكية /اجمالي استثمارات المالية

تقيس هذه النسبة مدى قدرة البنك على ادارة المخاطر الاستثمارية بأنواعها، فانخفاض قيمة الاستثمارات لاي سبب يؤثر في حقوق الملكية والتزامات المصرف تجاه الغير.

نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الاصول = حقوق الملكية /اجمالي الاصول

تقيس هذه النسبة إمكانية البنك في مواجهة الخسائر والمخاطر وتغطيتها من أموال المساهمين والملاك.

المطلب الثاني :أدوات الدراسة وطريقة جمع البيانات

ولتحقيق الهدف المتعلق بمقارنة المصارف الإسلامية مع التقليدية من خلال النسب المالية فقد اعتمدنا على البيانات المالية والتي تم تحليلها باستعمال أدوات وأساليب إحصائية.

الفرع الأول :معطيات الدراسة وطريقة جمعها

من اجل انجاز هذه الدراسة واختبار فرضياتها، تم الاعتماد في تجميع المعطيات والبيانات التي تتطلبها هذه الدراسة على القوائم المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2012-2016) والتي حصلنا على معظمها عن طريق المواقع الاليكترونية التالية:

http://www.bna.dz
www.alasalamalgeria.com

الفرع الثاني :الأدوات المستخدمة في الدراسة

من اجل الاجابة عن اشكالية الدراسة، واختبار فرضياتها تم استخدام مجموعة من المؤشرات والنسب المتمثلة في:

- المؤشرات المالية والمحاسبية، وذلك لاستخدامها في التحليل والمناقشة؛
- كما تم استخدام برنامج Excel .

المبحث الثاني :النتائج والمناقشة:

بعد ان حددنا طريقة وادوات الدراسة في المبحث الأول، قمنا في هذا المبحث بإتباع هذه الطريقة وتوظيف الأدوات وعرض ما تم التوصل إليه من نتائج، ومحاولة تحليليها وتفسيرها ومناقشتها لاختبار ما قدمنا من فرضيات لهذه الدراسة.

الفرع الاول: تحليل ومناقشة نتائج تقييم الاداء المالي

بعد تحديد طريقة وأدوات الدراسة، سنتناول فيما يلي تطبيقا على البنك الوطني الجزائري وبنك السلام الجزائر، وذلك من أجل تقييم أدائهما.

الفرع الأول :عرض النتائج والتعليق عليها

أولا: نسب السيولة:

1-**نسبة الرصيد النقدي** :تم حساب نسبة الرصيد النقدي للبنك الإسلامي و البنك التقليدية.

الجدول رقم 1.2: نسبة الرصيد النقدي لبنك السلام الاسلامي والبنك الوطني الجزائري التقليدي

1 البنوك	السنوات				
	2012	2013	2014	2015	2016
بنك السلام	%54.46	%41.90	%57.70	%66.92	%54.83
البنك الوطني الجزائري	33%	%36	29%	26%	58%

المصدر: من اعداد الطالبتان باستخدام برنامج Excelبناءا على التقارير المالية للبنكين

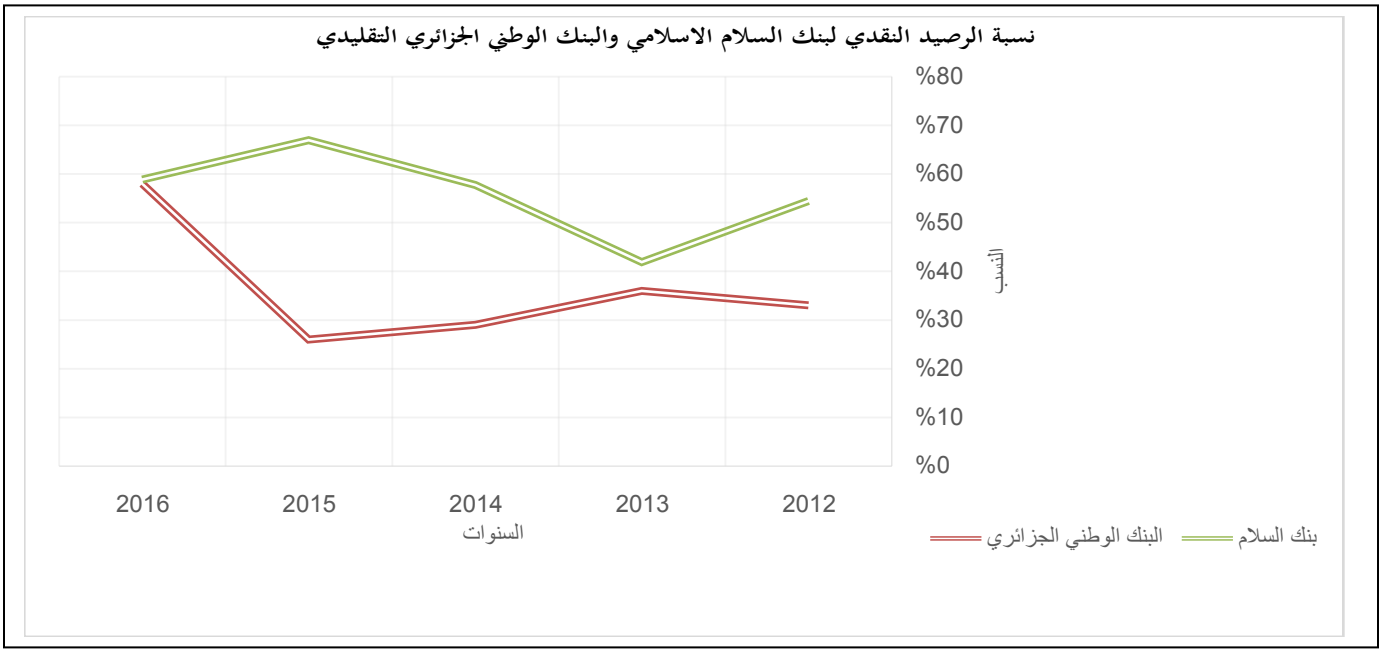

الشكل البياني رقم 1.2

التعليق: من خلال الجدول رقم (1.2) والشكل البياني رقم (1.2) نلاحظ أن نسبة الرصيد النقدي في بنك السلام أعلى منها في البنك الوطني الجزائري من سنة 2012الى سنة 2015 لتنخفض سنة 2016 الى 54% مقابل 58%، وقد شهد بنك السلام أعلى نسبة رصيد نقدي سنة 2015 بقيمة 66.92%في حين أدنى نسبة سجلها سنة 2013 بقيمة 41.9%في المقابل سجل البنك الوطني الجزائري أعلى نسبة سنة 2016 بقيمة 58% وأدنى نسبة كذلك سنة 2015 بقيمة 26%وهي نسبة ضعيفة مقارنة ببنك السلام.

ثانيا: نسب الربحية:

1. **نسبة العائد على الأصول:**

الجدول رقم 2.2: نسبة العائد على الاصول لبنك السلام الاسلامي والبنك الوطني الجزائري التقليدي

2 البنوك	السنوات				
	2012	2013	2014	2015	2016
بنك السلام	%3.41	%3.20	%3.80	%0.74	%2.033
البنك الوطني الجزائري	%1.31	%1.38	%1.136	%1.08	%1.105

المصدر: من اعداد الطالبتان باستخدام برنامج Excelبناءا على التقارير المالية للبنكين

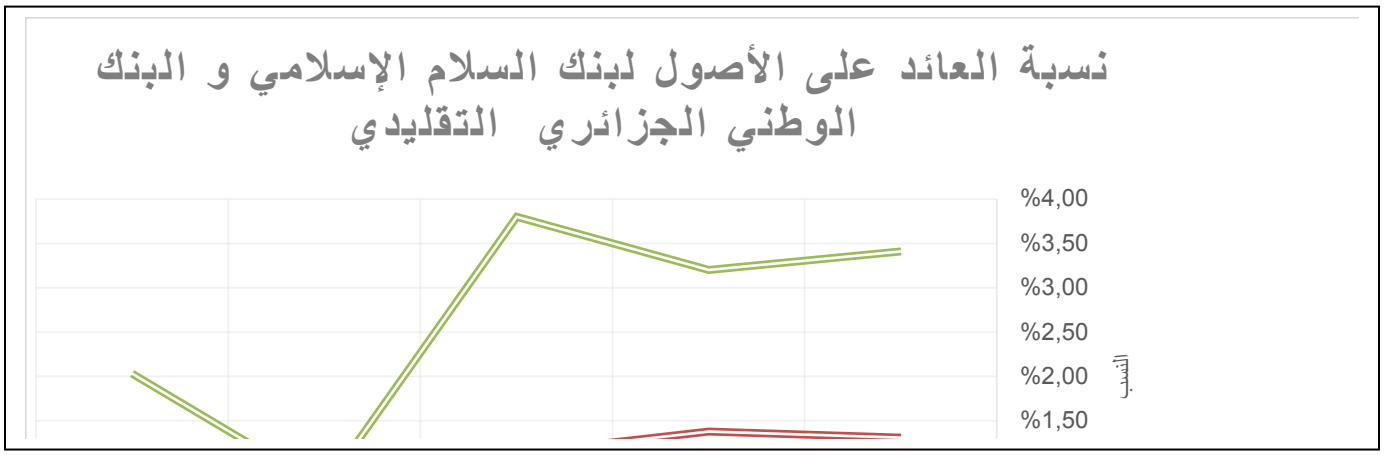

الشكل البياني رقم 2.2

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول رقم (2.2) والشكل البياني رقم (2.2) الذي يمثل نسبة العائد على الاصول للبنكين محل الدراسة حيث نلاحظ ان بنك السلام حقق عوائد أعلى من العوائد التي حققها البنك الوطني الجزائري خلال سنوات الدراسة ماعدا في سنة

2015حيث حققت عائد يقدر ب 0.74 %، وهو يمثل أدنى عائد يسجله بنك السلام خلال سنوات الدراسة في حين أن اعلى عائد وهو 3.8% سجله سنة 2014، في حين ان أعلى عائد سجله بنك الوطني كان سنة 2013 حيث قدر ب 1.38%.

2. نسبة العائد على حقوق الملكية:

الجدول رقم 3.2: نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك السلام الاسلامي والبنك الوطني الجزائري التقليدي

3 البنوك	السنوات				
	2012	2013	2014	2015	2016
بنك السلام	9.86%	10.03%	9.88%	2%	7%
البنك الوطني الجزائري	%15.92	%15.36	%14.87	%13.15	%12.96

المصدر: من اعداد الطالبتان باستخدام برنامج Excelبناءا على التقارير المالية للبنكين

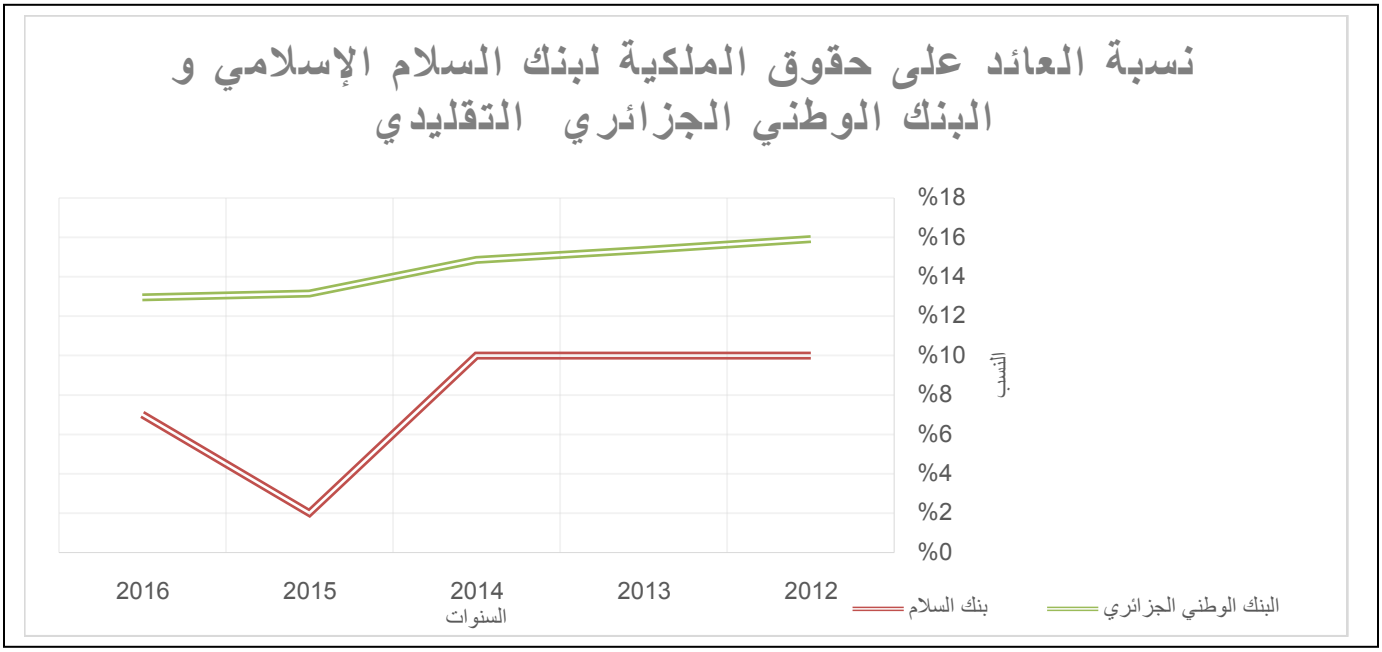

الشكل البياني رقم 3.2

التعليق: يبين الجدول رقم (3.2) والشكل البياني رقم (3.2) نسبة العائد على حقوق الملكية حيث نلاحظ عموما أن البنك الوطني حقق عوائد أعلى من بنك السلام من سنة 2012 الى 2016، حيث سجل بنك الوطني أعلى عائد سنة 2012 يقدر ب 15.9% في حين أدنى عائد كان سنة 2015 حيث يقدر ب 12.96%. في حين شهد بنك السلام تذبذب طفيف من سنة 2012و2014، حيث سجل أعلى عائد سنة 2013 أما أدنى عائد كان سنة 2015 حيث يقدر ب 2%.

3. نسبة هامش الربح الصافي:

الجدول رقم 4.2: نسبة هامش الربح الصافي لبنك السلام الاسلامي والبنك الوطني الجزائري التقليدي

البنوك	السنوات				
	2012	2013	2014	2015	2016
بنك السلام	35%	30%	39%	12%	30%
البنك الوطني الجزائري	%35.159	%32.27	%26.18	%20.73	%23.79

المصدر: من اعداد الطالبتان باستخدام برنامج Excel بناءا على التقارير المالية للبنكين

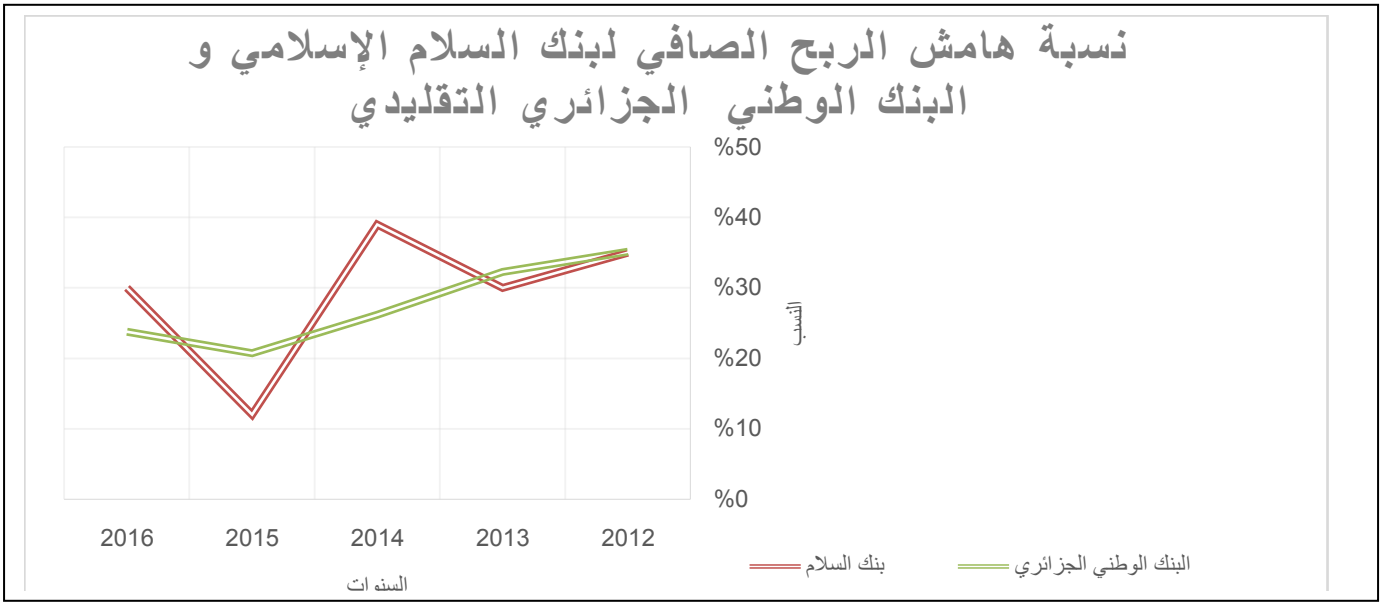

الشكل البياني رقم 4.2

التعليق: من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (4.2) و الشكل البياني رقم (4.2) والتي تمثل نسبة هامش الربح الصافي للبنكين محل الدراسة،حيث نلاحظ ان هذه النسبة في تذبذب مستمر من سنة الى أخرى حيث بلغت نسبة هامش الربح صافي سنة 2012ب35% لتنخفض سنة 2013بمقدار 5%،لترتفع مرة أخرى سنة 2014 بمقدار 9%لتنخفض سنة 2015 الى 12% ولتعاد وترتفع سنة 2016 بمقدار30%،في حين نلاحظ أن نسبة هامش الربح الصافي للبنك الوطني الجزائري بلغت 35.15%سنة 2012 لتنخفض بمقدار 3%سنة 2013 لتستمر في الانخفاض الى أن يصل الى 20%سنة 2015 ،ليرتفع ارتفاع طفيف سنة 2016 ب 3.06، أما عن اعلى نسبة سجلها بنك السلام كانت 35%سنة 2012،أما أدني نسبة كانت سنة 2015حيث بلغت 12% في حين أن البنك الوطني الجزائري سجل أعلى نسبة كذلك سنة 2012 حيث قدرت ب35.15%،أما أدني نسبة سجلت كذلك سنة 2015 حيث قدرت ب 20.73%.

ثالثا: نسب كفاية رأس المال:

1. **نسبة كفاية حقوق الملكية لمخاطر الاستثمارات المالية:**

الجدول رقم 5.2: نسبة كفاية حقوق الملكية لمخاطر لاستثمارات المالية والبنك السلام الاسلامي والبنك الوطني الجزائري التقليدي

البنوك	السنوات				
	2012	2013	2014	2015	2016
بنك السلام	37%	33%	40%	38%	31%
البنك الوطني الجزائري	8%	9%	8%	8%	9%

المصدر: من اعداد الطالبتان باستخدام برنامج Excel بناءا على التقارير المالية للبنكين

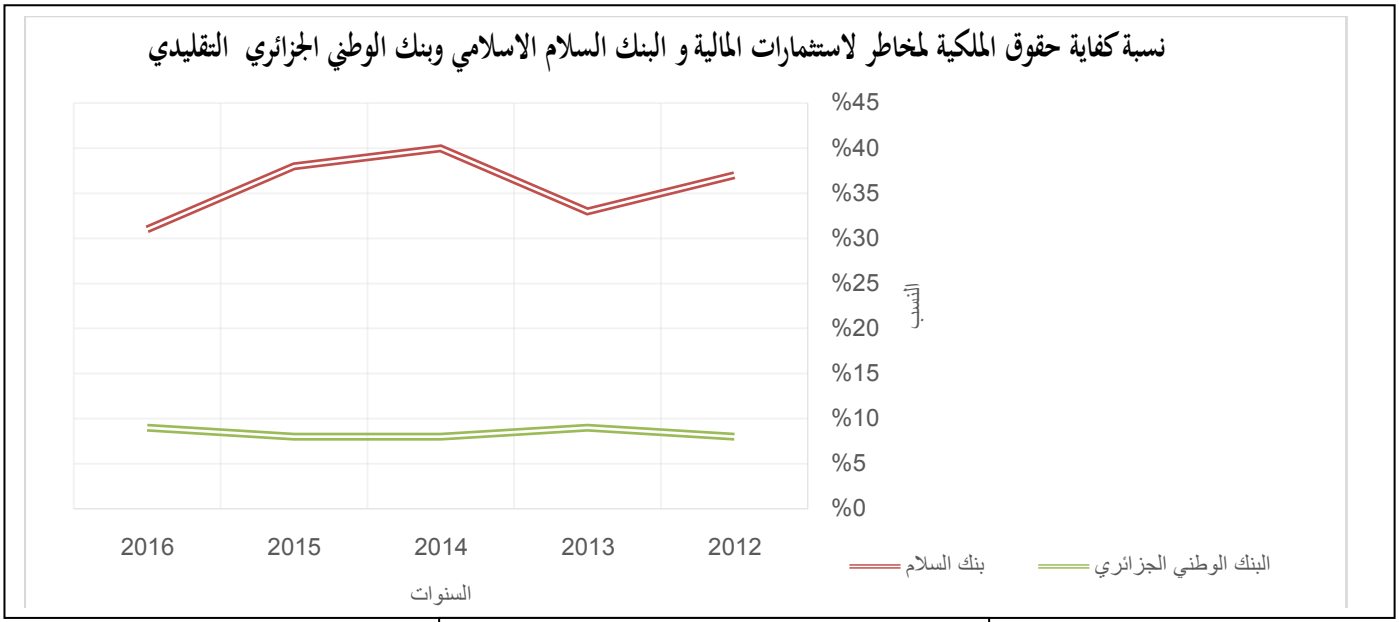

الشكل البياني رقم 5.2

التعليق: يتبين من نتائج الجدول رقم (5.2) والشكل البياني رقم (5.2) والذي يمثل نسبة كفاية حقوق الملكية لمخاطر الاستثمارات المالية للبنكين محل الدراسة، حيث نلاحظ أن بنك السلام سجل نسبة أعلى من النسبة التي سجلها بنك الوطني في جميع سنوات الدراسة حيث بلغت أعلى نسبة 40%سنة 2014 بينما أدنى نسبة قدرت ب 31%سنة 2016 في حين أن بنك الوطني كانت نسبة كفاية حقوق الملكية لمخاطر الاستثمار فيه تتراوح ما بين 9% و8%.

2. نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول

الجدول رقم 6.2: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول لبنك السلام الاسلامي والبنك الوطني الجزائري التقليدي

البنوك			السنوات		
	2012	2013	2014	2015	2016
بنك السلام	35%	32%	39%	35%	29%
البنك الوطني الجزائري	8%	9%	8%	8%	9%

المصدر:من اعداد الطالبتان باستخدام برنامج Excel بناءا على التقارير المالية للبنكين

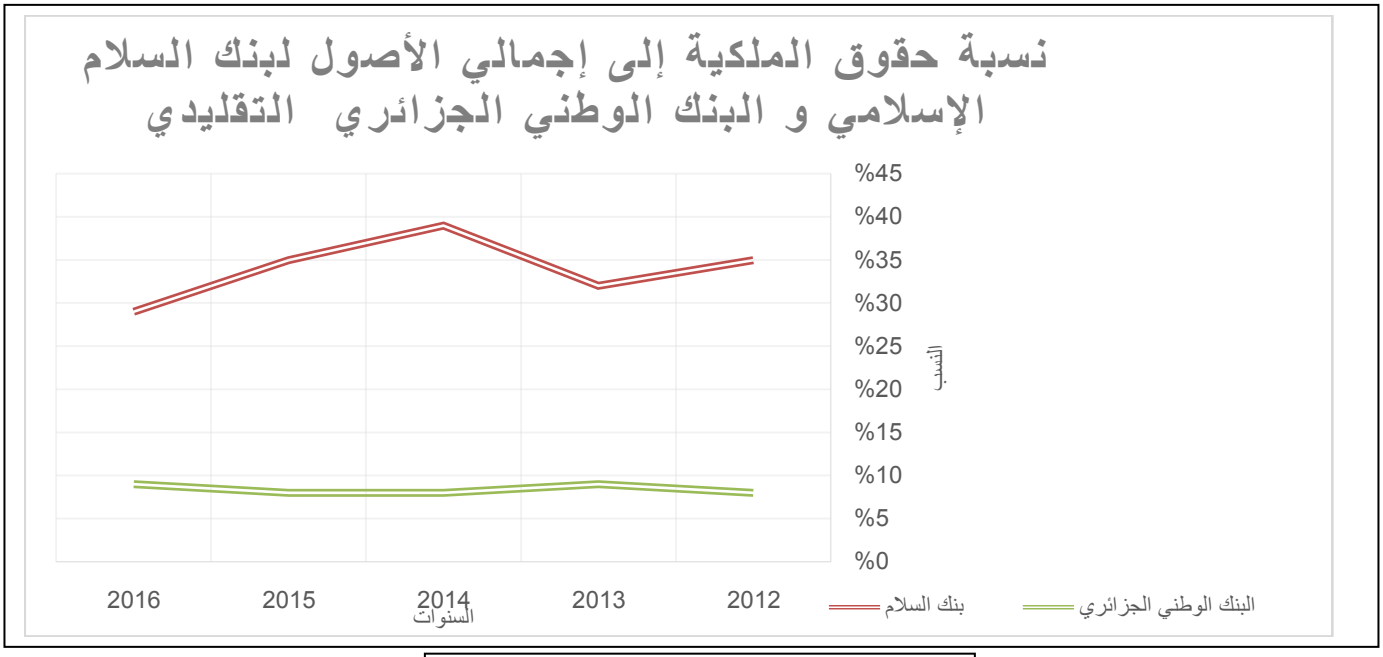

الشكل البياني رقم 6.2

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول رقم (6.2) و الشكل البياني رقم (6.2) الذي يمثل نسبة حقوق الملكية الى اجمالى الاصول للبنكين محل الدراسة، حيث نلاحظ أن بنك السلام حقق معدلات عالية مقارنة بالبنك الوطني الجزائري، حيث سجل أعلى نسبة سنة 39% سنة2014 في حين أن أدني معدل سجل سنة 2016 وهو يقدر ب 29%، أما فيما يخص البنك الوطني الجزائري فان نسبه كانت تتراوح مابين9% و8%.

الفرع الثاني تحليل وتفسير النتائج

أولا: نسبة السيولة

- **نسبة الرصيد النقدي:** من خلال النتائج يمكن القول إن بنك السلام قد حقق نسبة سيولة نقدية والتي توصف بالجيدة مقارنة بالبنك الوطني الجزائري مما يدل على أن بنك السلام الجزائري لديه سيولة عالية، ومنه يمكن القول إن بنك السلام يتميز بكفاءة عالية في استخدام الودائع في تلبية احتياجات وطلبات العملاء، وهي تشير على قدرة البنك النقدية على مواجهة السحب من الودائع مقارنة بالبنك الوطني التقليدي، وكذا تمتعها بالميزة التنافسية.

ثانيا: نسب الربحية:

- **نسبة العائد على حقوق الملكية:** يرتبط نموذج العائد على حق الملكية بالعائد على الأصول والرافعة المالية، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان ذلك أفضل للبنك حيث يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين وإضافة المزيد إلى الأرباح المحتجزة وذلك في الحالات التي تزيد فيها الأرباح، فكلما كانت النتيجة الصافية موجبة وكبيرة كلما ارتفع معدل العائد على الأموال الخاصة

  ومنه نستنتج أن البنك الوطني الجزائري التقليدي يتمتع بقدرة كبيرة في توظيف موارده الذاتية من أجل تحقيق ارباح مقارنة ببنك السلام الاسلامي.
- **العائد على الأصول:** تظهر نسبة العائد على الأصول مدى ربحية استخدامات الأصول حيث أن النسبة العالية تعني الاستخدام الكفء للأصول لتوليد الأرباح، اما النسبة المنخفضة فقد تعني ان المصرف قد استثمر في اصوله بشكل مبالغ فيه، ومنه يمكن القول أن بنك السلام الاسلامي أكثر كفاءة من البنك الوطني الجزائري التقليدي من حيث استخدام الاصول وتحقيق الارباح. وتجدر الإشارة الى ان العائد على الأصول على يساوي حقوق الملكية على الرافعة المالية.
- **نسبة هامش الربح الصافي:** تعكس هذه النسبة الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف حيث تبين نسبة الربح الصافي المتحقق من إيرادات المصرف

  حيث بينت النتائج أن البنكان متقاربان في هامش الربح الصافي وان كان أفضل نسبيا في البنك الوطني الجزائري، وقد يعود ذلك الى حداثة نشأة بنك السلام والذي بدأ عمله سنة 2008 مقارنة بالبنك الوطني الجزائري الذي بدأ عمله سنة 1966.

  ومنه نستنتج ان البنك الوطني الجزائري أفضل من بنك السلام الجزائر فيما يخص مؤشر الربحية وقد يعود ذلك الى قصر عمر البنك الإسلامي في السوق المصرفية.

ثالثا: نسب كفاية رأس المال:

- **كفاية حقوق الملكية لمخاطر استثمارا ت المالية:** تمكن هذه النسبة من التعرف على مدى قدرة المصرف على مجابهة المخاطر التي يمكن تنجم عن عملية التمويل والاستثمار.

بينت النتائج المقدمة أن بنك السلام لديه قدرة أكبر من البنك الوطني الجزائري في مقابلة المخاطر التي يمكن أن تنجم عن التمويل والاستثمار دون اللجوء الى الودائع.

- **نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الاصول:** حيث تقيس هذه النسبة مقدار تمويل المالكين لأصول البنك، حيث أن ازدياد هذه النسبة يدل على تمويل أكبر للأصول من قبل المالكين وبالتالي هيكل رأس المال أشد متانة وملاءة ومن خلال النتائج المتوصل اليها ان بنك السلام الجزائري يتمتع بهيكل رأس مال اقوى من هيكل رأس مال البنك الوطني الجزائري، وكذا أن بنك السلام أكثر قدرة على استيعاب الخسائر والمخاطر التي يمكن أن تلحق بالأصول، وقدرة أموال المساهمين والملاك على تغطيتها.

ومنه يمكن القول إن بنك السلام الاسلامي لديه قدر أكبر من بنك الوطني التقليدي في مجابهة المخاطر التي يمكن أن تنجم عن عمليات التمويل والاستثمار.

المطلب الثالث: ربط النتائج بالفرضيات

بعد قيامنا بتفسير وتحليل وتعليل المخرجات سنقوم الآن باختبار الفرضيات الدراسة.

- **اختبار الفرضية الاول:**

من خلال نتائج الدراسة التي قمنا بها نثمن صحة الفرضية الاول، التي تقول البنوك الإسلامية أفضل من البنوك التقليدية من ناحية السيولة لأنها تتمتع بالميزة التنافسية ، فالبنوك الإسلامية تتمتع بسيولة عالية والتي توضحها نسبة الرصيد النقدي التي تتأثر بعمليات السحب والايداع، ولذا فالبنوك مضطرة للإحتفاظ بهذه السيولة لمواجهة عمليات السحب المتوقعة والمفاجئة، اما في صورة موارد نقدية غير مستثمرة أو في صورة استثمارات قصيرة الأجل مرتفعة السيولة كما أنها لا تستطيع اللجوء الى البنك المركزي في حالة العجز.

اختبار الفرضية الثانية:

من خلال نتائج الدراسة نثمن صحة الفرضية الثانية التي تقول البنوك التقليدية أفضل من البنوك الإسلامية لقدرتها على استغلال مواردها الذاتية، والذي تبينه نسبة العائد على الحقوق الملكية.

- **اختبار الفرضية الثالثة:**

نثمن صحة الفرضية الثالثة التي تقول أن بنك السلام الاسلامي لديه قدر أكبر من بنك الوطني التقليدي في مجابهة المخاطر التي يمكن أن تنجم عن عمليات التمويل والاستثمار والذي تبينه كل من نسبة كفاية حقوق الملكية لمخاطر الاستثمارات المالية ونسبة حقوق الملكية الى اجمالي الأصول.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل أن نسقط الجزء النظري على الدراسة الميدانية وذلك بحساب كل من نسبة السيولة والربحية وكفاءة راس المال والنشاط لكل من بنك السلام الجزائر وبنك الوطني الجزائري.

يمكن تلخص نتائج الدراسة فيما يلي:

- سيولة بنك السلام الإسلامي أفضل من سيولة البنك الوطني التقليدية؛
- بنك السلام الإسلامي أكثر ربحية من البنك الوطني التقليدية؛
- لدي بنك السلام الاسلامي قدرة أكبر من البنك الوطني التقليدي في التنبؤ بالمخاطر الاستثمارية والتمويلية؛

يعتبر البنك الوطني التقليدي أفضل أداء من بنك السلام الاسلامي من حيث توظيف واستخدام ودائعها

الخـــــاتـــمـــــة

يعتبر تقييم الأداء المالي في البنوك موضوعا ذي أهمية بالغة، وخاصة في الوقت الراهن، ولموضوع تقييم أداء البنوك الجزائرية عملية ضرورية وملحة لما يشهده القطاع المصرفي الجزائري من تحويلات وإصلاحات، والتي كانت لها أثر على كفاءة الأداء ومردودية البنوك، ومدى تأهيل هذه الأخيرة للمنافسة الإقليمية والدولية، حيث تحتاج إلى تقييم من عدة جوانب، وبالأخص الجانب المالي، وذلك للوقوف على نقاط القوة وتعزيزها، ونقاط الضعف وإيجاد الحلول المناسبة لتجاوزها، ويتطلب ذلك مجموعة من الأدوات والأساليب والتقنيات التي تسهل عملية التقييم، ومن هذه الأساليب التحليل بالاستعمال المؤشرات والنسب المالية.

تناول الموضوع تقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية خلال الفترة 2012-2016 في كل من البنك الوطني الجزائري وبنك السلام الجزائر ، من خلال سعينا للإجابة على الإشكالية المطروحة المتمثلة " ما مدى الاختلاف بين الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية؟" وللإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات قدمنا البحث في فصلين رئيسيين ومن خلال هذه الخاتمة سنعرض نتائج البحث وتوصياته وفي الأخير أفاق الدراسة.

نتائج البحث واختبار الفرضيات:

الأدبيات النظرية

من خلال ما تم تناوله في الأدبيات النظرية يمكن أن نلخص أهم ما توصلنا إليها فيمايلي:

- البنوك الإسلامية: هي مؤسسة مالية التي تقوم على اسس وقواعد الشريعة الاسلامية، وهي لا تتعام ل بالفائدة (الربا) في جميع معاملاتها.
- النوافذ الإسلامية: هي شباك خاص في بنك تقليدي الى جانب الشبابيك الأخرى يقدم خدمات مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتعتبر خدمات النافذة أو الشباك الإسلامي موجه الى عملاء خاصين.
- النسب المالية من الطرق المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية.

الدراسة التطبيقية:

- سيولة بنك السلام الإسلامي أفضل من سيولة البنك الوطني التقليدية؛
- بنك السلام الإسلامي أكثر ربحية من البنك الوطني التقليدية؛
- لدي بنك السلام الاسلامي قدرة أكبر من البنك الوطني التقليدي في التنبؤ بالمخاطر الاستثمارية والتمويلية؛
- يعتبر البنك الوطني التقليدي أفضل أداء من بنك السلام الاسلامي من حيث توظيف واستخدام ودائعها.

اختبار الفرضيات:

بخصوص الفرضية الأولى والتي تنص على يكمن الاختلاف في المعاملات بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية إلى أن البنوك الإسلامية ترتكز في أعمالها على لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية بينما البنوك التقليدية تمارس أعمالها على قاعدة سعر الفائدة الربوي، من خلال الدراسة النظرية التي قمنا بها نثمن صحة الفرضية الأول.

بخصوص الفرضية الثانية والتي تنص يوجد اختلاف جوهري على مستوى أداء المالي وذلك راجع الى مبادئ والأسس التي تقوم عليها كل من البنوك التقليدية والإسلامية، من خلال نتائج الدراسة نثمن صحة الفرضية الثانية.

بخصوص الفرضية الثالثة والتي تنص الاختلاف في مبادئ العمل المصرفي في كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية أدى إلى الاختلاف في أداء كل منهما، من خلال فرضية الاول والثانية نثمن صحة الفرضية الثالثة.

التوصيات:

بعد الخوض في مسائل هذا البحث والتوصل إلى نتائجه، نتقدم بالتوصيات التالية لكلاالبنكين:

- ضرورة عمل البنوك الإسلامية على استحداث أساليب استثمارية جديدة ومتنوعة لزيادة إيراداتها
- ضرورة العمل على توسيع وتنويع الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الإسلامية للعملاء لما لذلك من أثر على زيادة مستوى الأرباح.

آفاق الدراسة:

- أثر التوجه نحو فروع المعاملات الإسلامية على ربحية البنوك التجارية الجزائرية.
- تقييم المخاطر المصرفية في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية
- أثر النظام المصرفي على أداء البنوك التقليدية والإسلامية.

قائمة المراجع و المصادر

أولا: المراجع بالغة العربية:

الكتب :

1. إبراهيم محمد المحاسنة، **ادارة وتقييم الأداء الوظيفي**، دار جرير، البحرين، 2013.
2. احمد محمد المصري، **إدارة البنوك التجارية والإسلامية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998م.
3. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل **إدارة المصارف الإسلامية (مدخل حديث .)** ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر التوزيع، عمان.
4. خالد آمين عبد الله، حسين سعيد سيعفان، **العمليات المصرفية الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان 2008.
5. زياد سليم رمضان ومحفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
6. سعدٌ بن سعد المرطان، **تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي**: النوافذ الاسلامية للمصارف التقليدية،طبعة التمهيدية، ص 25-26.
7. شهاب أحمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية** ، الطبعة الأولى ،دار النفائس للنشر والتوزيع ,الأردن 2011.
8. شوقي بورقبة، **التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار عالم الكتب الحديث، الأردن، 2013.
9. صلاح الدين حسن السيسي، **الإدارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر** ، دار الوسام لطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 1997.
10. طارق عبدالعال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية "تحميل العائد والمخاطرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2001.
11. عادل عبد الفضيل، **الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية**، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي الاسكندرية،2007.
12. علاء فرحات طالب وايمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف** ، ط. الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011.
13. فادي محمد الرفاعي، **المصارف الإسلامية**، منشورات الحمبي الحقوقية، بيروت، 2004.
14. قادري محمد الطاهر، **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول** ، الطبعة الأولى، مكتبة حسين لطباعة والنشر والتوزيع، لبنان،2014.
15. محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنك**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.
16. محمد بوجلال، **المصارف الإسلامية: مفهومها، نشأ تها، تطورها مع دراسة ميدانية على مصرف إسلامي** ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1990.
17. محمد سويلم، **إدارة المصارف التقليدية والإسلامية (مدخل مقارن)**، جامعة المنصورة، مصر، 1998.
18. محمود إبراهيم أو شادي، **البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.

19.محمود حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، بدون طبعة، دار وائل للنشر، عمان، 2001.

20.محي الدين يعقوب أبو الهول، **تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية**، دار النفائس، الأردن.

21.منير ابراهيم هندي، **ادارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)**، الطبعة الثالثة، مركز الدلتا للطباعة،1996.

22.نزيه حماد، **معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، الطبعة الأولى**، دار القلم، دمشق،2008.

23.نصر محمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في الاداء المصارف التجارية**، ط. الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

البحوث الجامعية

1. زاهر صبحي بشناق، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية** ، (دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين)، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين،2011.
2. سعدٌ بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الاسلامية للمصارف التقليدية،طبعة التمهيدية
3. سليمان ناصر، **تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية** ، رسالة ماجستير منشورة، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، 2002.
4. شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية : دراسة تطبيقية مقارنه**، أطروحة دكتورا، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن،2014.
5. عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2000.
6. عمر فهد محمد شيخ عثمان ، إدارة الموجودات / المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية (دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة)، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا
7. لطف محمد السرحي، **الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية، ضوابط تأسيس وعوامل النجاح** , بحث مقدم الى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وافاق المستقبل، الجمهورية اليمنية ،2010.

المقال المنشور:

1. احمد خلف حسين الدخيل، **النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية**، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 2.
2. سعيد محمود عرف، **تحليل مصادر واستخدامات الأموال في فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية** ، المجلة المصرفية جامعة، مصر، المجلد ل 11 العدد الأول، 1987 م.
3. سليمان ناصر، **تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر الواقع والافاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة** ، مجلة الباحث، العدد 4، 2006،ص1.

4. سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر** ، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، ورقلة، 2010، ص 310.

5. سمير مصطفى متولي، **فروع المعاملات الإسلامية ما لها وما عليها، مجلة البنوك الإسلامية** ، مصر، العدد 34، ربيع الثاني 1404هـ/1984، ص،21.

6. صالح مفتاح، فريدة معارفي، **الضوابط الشرعية نوافذ المعاملات الاسلامية في البنوك التقليدية** – دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميبترا التجاري – مجلة العلوم الانسانيّة،العدد34-35، جامعة محمد خيضر، بسكرة مارس، 2014ص، 152.

7. الطيب بولحية،عمر بوجميعة،ت **قيم الاداء المالي للبنوك الاسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الاسلامية للفترة (2009_2013)**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد الرابع عشر،السداسي الاول 2016،ص6.

8. عبد الطيف جناحي، **استراتيجية البنوك الإسلامية وأهدافها**، بحوث مختارة من المؤتمر العام للبنوك الإسلامية،مجلة البنوك الاسلامية، مصر، العدد،34، ربيع الثاني 1440 هـ / 1984م، ص،21

9. عبد النبي إسماعيل الطوخي، **التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة** ، مجلة جامعة أسيوط، مصر، 2008، ص: 8.

10. ودان عبد الله وشوشة يمينة، **أثر تطبيق نظام التقييم البنكي CAMELS في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية**، دراسة مقارنة ما بين البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا الجزائر خلال الفترة (2010-2014)، مجلة الباحث الاقتصادية الجزائر، العدد الثامن، 2017.

11. التجاني الهام وشعوبي محمد فوزي، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع عشر جوان 2015.

وقائع التظاهرات العلمية (المؤتمرات والملتقيات والأيام الدراسية):

1. فوزي محيريق، **تنويع التمويل الاستثماري بآلية النوافذ والفروع التشاركية الإسلامية** في المصارف الجزائرية مع الإشارة لبنك AGB (غير منشور)، ورقة بحثية مقدمة.

2. محمد الطاهر قادري، البشير جعيد، **عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي**، جامعة غرداية، 24- 23فيفري 2011.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Anne-Claude CREUSOT; Présentation de l'outil d'évaluation des performances CAMEL, BIM, N138, November 2001, pp: 2-4
2. Europe, Revue française d'économie, Vol 19, N° :1, 2004; p: 78.
3. Gunter Capelle-Blancard, Thiery Chauveau, L'apport des modèles quantitatifs à la supervision bancaire en
4. http://www.bna.dz
5. Kramo N'guessan, Rapport de mission sur l'analyse financière des risques des banques et des pays dans les marches émergents, New York, 4-10 décembre 2004; p. 5.
6. Mohammad Jaffar, irfan Manarvi, **performance comparison of Islamic and conventional Banks in Pakistan**, global journal of management and Business Research, USA, Volume 11 issue 1, february 2011.
7. Shahid jan Kakakhel, Faryal Raheem, Muhammad Tariq, **A study of performance comparison between conventional and islamic Banking in Pakistan**, Abasyn journal of social sciences, Pakistan, vol 6, N 2, 2013.
8. Suzanna Elmassah and Ola al Sayed, **Banking sector performance : Islamic and conventionel Banks in UAE**, international journal of information technologie and Business management, UAE vol.36 No1.29 April 2015.
9. www.alasalamalgeria.com
10. Youssef Latif, Ali Abbas, Muhammad Nadeem Akram, Shahid Manzoor and Saeed Ahmad, **STUDY OF PERFORMANCE COMPARISON BETWEEN ISLAMIC AND CONVENTIONAL BANKING IN PAKISTAN** European Journal of Educational and Development Psychology Vol.4, No.1, pp.17-33, February 2016

الملاحق

	البنك الوطني الجزائري				
	2012	2013	2014	2015	2016
لقروض	1428067680	1498312008	1900843031	2032435519	1 565 753 013
لاوراق المالية	226777963	218564663	230569954	234935676	788082569
الودائع	1452306588	1549578867	1924033478	2170935337	1883841686
حقوق الملكية	170652382	196753656	200217374	224451555	242257395
إجمالي الأصول	2 060 079 716	############	2620619286	2719081219	2843371178
لأصول الخطرة					
(أصول شبه نقدية+ارصدة نقدية)	473274472	525324824	548803733	560776659	1093817414
حجم الودائع لدى المصرف	1452306588	1,54958E+11	1924033478	2170935337	1883841686
النقد في الصندوق +النقد لدى المصارف الأخرى					
اجمالي الموجودات	85868873	111632941	156529908	20892483	153042594
استثمارات مالية قصيرة الاجل	1414035361	1484279689	1886810712	2018391700	1551709194
الفوائد الدائنة_الفوائد المدينة					
الأصول العاملة	2029030158	2144979321	2580699477	2677752107	2799235862
صافي الربح بعد الضرائب	27 180 498	30 238 400	29784457	29537515	31419896
الفوائد الدائنة					
اجمالي الاستثمارات	23296134	23035884	22451828	2391688	21322033
الاستثمارات المالية	2036783582	2162094681	2598167458	2716689531	2822049145
اجمالي الإيرادات					

المـــــــــــلاحـــــــــــــق

	بـــــــنـــك الســـــــــلام الجـــــــــزائـــــــــر				
		2012	2013	2014	2015
الموجودات السائلة	10 567 060	10 029 677	11 221 358	15 851 680	18 923 368
الاستثمارات قصيرة الاجل	20268863	27591224	22612198	21351517	29587872
المطلوبات المتداولة	16125515	19 084 716	15 409 819	19 407 756	29 084 236
اجمالي الموجودات	32 782 523	39 550 749	36 309 089	40 575 207	53 103 919
صافي الربح	1 119 549	1 266 660	1 383 314	301 357	1 080 086
اجمالي الاصول	32 782 523	39 550 749	36 309 089	40 575 207	53 103 919
حقوق الملكية	11350016	12616676	13999990	14301347	15381433
اجمالي الايردات	3169235	4460744	3579703	2527075	3651731
اجمالي الودائع	19401238	23931685	19450948	23685162	34511853
مجموع الموجودات ماعدا السائلة	31032123	37843066	34692346	37779263	49675749
اجمالي الاستشمارات	1740400	1697683	1606743	2785944	3061105
اجمالي التكاليف	2049686	3194084	2196389	2225718	2571645
اجمالي التكاليف التشغلية	982078	1343269	1159960	1044143	1576179